مكتب رئيس الوزراء

السياسات العامة

2021-2023

© جميع الحقوق محفوظة
دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023
السياسات العامة - 2021-2023
في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة

الخطة الوطنية للتنمية
في فلسطين
الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية
بالعناقيد نحو الاستقلال

السياسات العامة

2023-2021

سيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن"

رئيس دولة فلسطين

دولة الدكتور محمد اشتيه

رئيس الوزراء

جدول المحتويات

تقديم	8
الفصل الأول: نموذج تنموي جديد	12
الفصل الثاني: الأولويات والسياسات الوطنية العامة	24
رؤيتنا	24
المحور الأول: إنهاء الاحتلال	26
أولاً: الانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة	27
ثانياً: إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة	32
ثالثاً: حضور فلسطين دولياً	37
المحور الثاني: التميز في خدمة الناس	40
رابعاً: الحكومة في خدمة المواطن	40
خامساً: الحكومة الفعالة والبعيدة عن البيروقراطية	46
المحور الثالث: التنمية المستدامة	52
سادساً: الانفكاك الاقتصادي والتنمية بالعناقيد	54
سابعاً: القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية	61
ثامناً: التعليم الجيد حق للجميع	64
تاسعاً: تحقيق التغطية الصحية الشاملة	71
عاشراً: مجتمع متماسك قادر على الصمود والتنمية	73
الخاتمة	80

تقديم

تـأتي "الخطـة الوطنيـة للتنميـة: الصمـود المقـاوم والانفـكاك والتنميـة بالعناقيـد نحـو الاسـتقلال" في مرحلـة هامـة مـن تاريـخ الحركـة الوطنيـة الفلسـطينية في ظـل التوافـق عـلى تجديـد النظـام السـياسي الفلسـطيني مـن خـلال إجـراء انتخابـات عامـة ونزيهـة وذلـك بعـد أن وضعنـا خلفنـا مـا يسمـى بـ"صفقـة القـرن" وخطـة الضـم العنصريـة. وبالرغـم مـن صعوبـة المرحلـة السـابقة إلا أنهـا أظهـرت التفافـا أسـطورياً للشـعب الفلسـطيني حـول قيادتـه في حمايـة الحـق الثابـت والتاريـخي للشـعب الفلسـطيني في أرضـه وفي دولتـه.

الشـعب الفلسـطيني صامـد ولـن ينهـزم ولـن يستسـلم أمـام الابـتزازات السياسـية والماليـة، ولـن يقبـل بـأي حـل إذا لم ينسـجم مـع الحقـوق الشرعيـة للشـعب الفلسـطيني، ولكنـه متمسـك بالسـلام، الـذي يقـوم عـلى أسـاس إنهـاء الاحتـلال لـلأرض الفلسـطينية المحتلـة عـام 1967، وحـل عـادل لقضيـة اللاجئـين، ويكفـل حـق الشـعب الفلسـطيني في تقريـر مصـيره مـن خـلال قيـام دولتـه المسـتقلة وعاصمتهـا القـدس الشرقيـة. ومـن هـذا المنطلـق نتطلـع للعمـل مـع الإدارة الأمريكيـة الجديـدة لدفـع عمليـة السـلام وتحقيـق حـل الدولتـين مـن خـلال إقامـة الدولـة الفلسـطينية وتحقيـق الحقـوق الفلسـطينية، كمـا نتطلـع لعلاقـات ثنائيـة مـع الولايـات المتحـدة، لا يكـون مركزهـا مصالـح إسرائيـل، عـلى حسـاب حقـوق الشـعب الفلسـطيني.

كذلـك شهـدت الفـترة السـابقة الـتي رافقـت انتشـار وبـاء كوفيـد19- عالميـا ومحليـاً تكاتفـا غـير مسـبوق بـين مكونـات الشـعب الفلسـطيني في الداخـل والخـارج، وكشـفت عـن قدرات هـذا الشـعب وقيادتـه بالرغـم مـن الإمكانيـات المحـدودة. فبالرغـم مـن القيـود المفروضـة علينـا نتيجـة الاحتـلال البغيـض، قامـت الحكومـة بـشراء مليـوني لقـاح، ووضعنـا خطـة تفصيليـة لتوزيعهـا، بحيـث نتمكـن مـن تطعـيم مليـوني شـخص خـلال الأشهـر الثلاثـة القادمـة.

إن العالم أثناء كوفيد19-، وبعده، لن يبقى على حاله. وكذلك فلسطين، فهي تحتاج منا إلى أن نتأقلم ونحضر ونخطط وننفذ بفعالية وكفاءة، سواء للاستجابة المباشرة والآنية لاحتياجات المواطنين الذين تأثروا نتيجة هذا الوباء، أم للاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية الأساسية، ومنها الخدمات الصحية الضرورية، والاستمرار في تنفيذ خطة الإنعاش الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط.

إن "حكومة الكل الفلسطيني" مستمرة في حرصها على تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطن، وتقديم أفضل الخدمات الحكومية في ظل ما هو ممكن وليس ما هو أمثل، على أساس الشراكة والتشاور وتكامل المسؤوليات. كما أنها تقوم بتعزيز صمود الناس على أرضهم في ظل غياب الأفق السياسي، وفي ظل الحروب التي نواجهها: حرب الجغرافيا والديمغرافيا، وحرب الاعتراف، وحرب الرواية، والحرب المالية. الأرض تُصادر بشكل يومي، وإسرائيل ترفض الاعتراف بنا كدولة وتسعى لإجهاض كافة الجهود الرامية لتعزيز أسس تلك الدولة، وتعمل على تزوير التاريخ في القدس وفي حقنا في مقدساتنا الإسلامية والمسيحية.

نرفض الاستمرار في العيش بموجب الأمر الواقع. فالسلطة الفلسطينية كسلطة انتقالية كانت إنجازا، ولكنها ليست سقف التوقعات الفلسطينية كما ترغب فيها إسرائيل. نحن نريد لهذا الواقع أن ينكسر. ومن هنا لا بد لنا من تغيير في الدور الوظيفي للسلطة، والانتقال بشكل تدريجي نحو تجسيد الدولة على الأرض. نريد أن نجعل تكلفة الاحتلال أعلى.

نريد ألا يصبح الاحتلال مريحا من الناحية السياسية، أو مربحاً من الناحية الاقتصادية. ومن هنا تأتي "الخطة الوطنية للتنمية" برؤية تنموية جديدة: التنمية بالعناقيد، التي تقوم، ليس على الرفاهية تحت الاحتلال، بل على الانفكاك التدريجي عن الاحتلال والتخلص من البنى الكولونيالية التي عملت اسرائيل بشكل ممنهج على فرضها علينا منذ عام 1967، وحتى الآن، والاستغلال الأمثل لطاقاتنا وإمكانياتنا البشرية والمادية، وخلق تنمية متوازنة بين مختلف محافظات الوطن.

والأهم من هذا وذاك فإن ما تسعى له الحكومة، ودون أن نرفع سقف التوقعات، هو إعادة صياغة روح الأمل في قلب المواطن الفلسطيني وتجاوز حالة الاحباط السياسي والاقتصادي. فالممارسات الإسرائيلية والابتزاز المالي والسياسي الأمريكي قد يؤديان إلى تدمير الأرض وهدم الممتلكات وتهجير السكان ولكنهما لا يستطيعان أن يهزما الفلسطيني ما دام يحافظ على ذلك التفكير الإيجابي والروح المعنوية العالية كضامن رئيس لبقاء الفلسطيني على أرضه. وعليه، سيكون عنوان المرحلة القادمة لمقاومة الانقسام والشرذمة هو التركيز على وحدة الأرض والشعب والنظام السياسي والمؤسسة الأمنية، وعلى الشرعية الواحدة وعلى القانون الواحد.

أشكر من شارك من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وبالطبع العاملين في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ممن أسهموا بأفكارهم ورؤيتهم واستشاراتهم حول الطريق الأمثل للمضي قدمًا نحو تعزيز التنمية في دولة فلسطين والنهوض بها. ومن هنا، أدعو المؤسسات الحكومية كافة وشركاءنا المحليين والدوليين للعمل سوياً لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المرجوة. إن هذه الوثيقة مستندة إلى ما يرافقها من (40) وثيقة أخرى من الاستراتيجيات القطاعية والتنمية بالعناقيد ومنظورنا للتنمية بما يجعل التنمية رافعة للتحرر الوطني.

اسمحوا لي أخيرا أن أعبر عن الشكر والتقدير لكافة الكوادر الطبية والطواقم الصحية والأجهزة الأمنية. فهم جنود الجبهة الأمامية في مواجهة هذه الجائحة وحماية الصحة العامة. إلا أن تحية الإكبار والإجلال هي لكل الشعب الفلسطيني، خاصة أولئك الذي زار المرض بيوتهم نتيجة هذه الجائحة، وتسبب في خسارة قريب أو صديق. تعاطفي الكامل معكم، ومع ضحايا هذه الجائحة وأسرهم.

د. محمد اشتية

رئيس الوزراء

الفصل الأول

نموذج تنموي جديد

الفصل الأول

نموذج تنموي جديد

تتمحور "الخطة الوطنية للتنمية" حول نموذج تنموي جديد (الانفكاك عن الاحتلال والتنمية بالعناقيد). والتنمية بالعناقيد مفهوم جديد للتنمية يتيح الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة من محافظات الوطن، وتعظيم هذه الميزات من الناحية الاقتصادية. وبما أن الاقتصاد هو رافعة للسياسة، وبما أن أي تعزيز وتمكين اقتصادي هدفه دفع المشروع التحرري إلى الأمام وليس من أجل الرفاهية تحت الإحتلال، فإن التنمية بالعناقيد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالانفكاك التدريجي عن الاحتلال وإنهاء التبعية الاقتصادية المجبرين عليها بحكم الواقع ونتيجة للسياسات الاستعمارية المعتمدة من قبل سلطات الاحتلال. إن الانفكاك عن الاحتلال يجب أن يرافقه تعزيز المنتج الوطني ودعمه ليكون منافسا ولتوفير البدائل من جهة والانفتاح نحو السوق العالمي وتعزيز العمق العربي من جهة أخرى.

إذا كان الانفكاك عن الاحتلال هو العنوان الأول للبرنامج الاقتصادي، فإن العنوان الثاني هو تعديل النموذج الاقتصادي الفلسطيني. وهذا يستند إلى تحقيق تحول في مخرجات النظام التعليمي، وطبيعة الوظائف وفرص العمل. وبهذا تحقق عملية التنمية دعما لصمود الفلسطيني على أرضه واستغلال طاقاته البشرية سواء في الوطن أو في الشتات، مع تعزيز الوحدة الوطنية، وتعزيز دور الشباب وتمكين المرأة وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

رؤيتنا التنموية هذه ترتكز على أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق في تقرير مصيره، وهو صاحب الأرض وله السيادة عليها، وأن إسرائيل دولة استعمارية تتيح الشرعة الدولية الحق في مقاومتها من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين. كما أنها تقوم على علاقة بين الناخب والمنتخب لتكون فلسطين دولة ديمقراطية تحترم فيها

الحقـوق الأساسـية والحريـات العامـة. كمـا أن فلسـطين الديمقراطيـة يجـب أن تكـون خاليـة مـن أشـكال التمييـز العنـصري القـائم عـلى الديـن والعـرق والجنـس، ويجـب أن تكـون منفتحـة وعمـاد كادرهـا الكفـاءات في مختلـف مفاصـل العمـل العـام والوظيفـة العموميـة، وبعيـدة عـن الاحتـكار والهيمنـة والمحسـوبية. إن تنميـة فلسـطين ترتكـز عـلى أن القـدس هـي العاصمـة المسـتقبلية لدولـة فلسـطين وأن لا حـل سياسـياً بـدون حـل عـادل لقضيـة اللاجئـين.

الحكومـة الثامنـة عـشرة، برئاسـة د. محمـد اشـتية، وإذ تطلـق "الخطـة الوطنيـة للتنميـة: الصمـود المقـاوم والانفـكاك والتنميـة بالعناقيـد نحـو الاسـتقلال" فإنهـا تهـدف لتشـجيع الإنتـاج الصناعـي والزراعـي والسـياحي، والحـد مـن البطالـة ومحاربـة الفقـر، وتعزيـز دور المـرأة والشـباب، والاهتمـام بالتعلـيم والتدريـب المهـني، وصـون الحريـات العامـة وتعزيـز الشـفافية، وتقويـه وإنشـاء المـدن الصناعيـة، بالإضافـة إلى خلـق مشـاريع ريـاديـة تنمويـة وبادئـات وحاضنـات الأعمـال والتكنولوجيـا، وتعزيـز الاسـتثمار في الطاقـة النظيفـة، والاهتمـام بالمـوارد المائيـة، والتأسـيس لعمـل جماعـي وطـني لتعزيـز صمـود المواطنـين مـن خـلال تحسـين الخدمـات الصحيـة والتعليميـة والاقتصاديـة والحمايـة الاجتماعيـة وغيرهـا مـن الخدمـات الأساسـية الـتي تلامـس حيـاة النـاس.

التنمية بالعناقيد

التنميـة بالعناقيـد تعـني تحـزيم الجغرافيـا الفلسـطينية ومـا عليهـا مـن نشـاط اقتصـادي ومؤسسـاتي وتعليمـي وغيـره في عناقيـد مترابطـة، مـن أجـل الوصـول إلى الهـدف الوطـني العـام ومسـاهمة الجميـع في تحقيقـه بمشـاركة جميـع شركاء التنميـة وهـم الحكومـة والهيئـات المحليـة والقطـاع الخـاص والأهـلي والجامعـات والمانحـون.

إن التخطيـط بالعناقيـد مـن شـأنه أن يسـاهم في تعزيـز العمليـة الاقتصاديـة الشـاملة مـن خـلال الاسـتفادة مـن الميـزات التنافسـية لـكل محافظـة مـن محافظـات الوطـن، وتعظيـم هـذه الميـزات مـن الناحيـة الاقتصاديـة. فالعنقـود بموجـب هـذا المنظـور هـو المحافظـة

بحدودها الجغرافية. فما يمكن أن ينطبق على محافظة جنين وقلقيلية من حيث اختصاصهما بالزراعة، يمكن أن ينطبق على الخليل ونابلس واختصاصهما بالصناعة، وبيت لحم واختصاصها بالسياحة، وغزة واختصاصها بكل ما له علاقة بالبحر والعلوم البحرية والأسماك، والصناعة السمكية وتحلية مياه البحر، ورام الله والبيرة كمركز مالي وخدماتي وتكنولوجي والقدس من خلال إطلاق عنقود العاصمة. وهكذا، لكل محافظة عنقود يلائم طبيعتها وطبيعة النشاط الاقتصادي المهيمن فيها، وتطويره والبناء عليه وإحداث التراكم اللازم لتحقيق التنمية.

التنمية بالعناقيد من شأنها أن تخلق التوازن المطلوب لخلق تنمية شاملة بين مختلف مناطق وشرائح الشعب الفلسطيني، مع التركيز على التمدد الأفقي لتغطية مختلف مناطق الجغرافيا الفلسطينية وليس حصرها عمودياً في منطقة واحدة. كما أن التنمية المناطقية تمكننا من التركيز على بعض المناطق بحيث يتم استغلال الفرص المتاحة فيها مثل الأغوار الفلسطينية والمنحدرات الشرقية والمناطق الجبلية ومنطقة الساحل في قطاع غزة. كذلك يمكن لهذه التنمية المناطقية توفير الغطاء اللازم للتعامل بطريقة مختلفة مع مدينة القدس، بما يعزز دورها كعاصمة مستقبلية لدولة فلسطين.

كما تساهم التنمية بالعناقيد في تقليص الفجوات بين مختلف المناطق الفلسطينية من خلال فتح المناطق الريفية، وقطاع غزة والقدس للاستثمارات الجديدة والموجهة، سواء أكانت زراعية أم صناعية أم سياحية، وتوفير التسهيلات المالية والقروض الميسرة لتلك المناطق. ومن هنا أهمية ودور القطاع المالي والدول المانحة في إسناد التنمية الاقتصادية الشاملة بالإضافة للبنية التحتية الضرورية لتوفير بيئة اقتصادية مناسبة بحيث تكون هذه الأموال مساندة لعملية التخطيط التنموي وليس عائقاً أمامها.

يقوم المفهوم التنموي الجديد على تعزيز تداخل العناقيد وتفاعلها الوظيفي. فبالإضافة للتطور العمودي داخل العنقود الواحد، يساهم النموذج التنموي الجديد في تعزيز التعاون والتطور الأفقي مع بقية العناقيد وذلك من أجل تعزيز المنفعة العامة.

وبهـذا فـإن التنميـة تتيـح الاسـتفادة مـن التكامـل بـين العناقيـد، بمـا يقلـل التكاليـف ويزيـد الانتاجيـة عـبر الاختصـاص. كمـا أن هـذا النمـوذج التنمـوي الجديـد يسـاهم في توفير وتواصـل الخدمـات وعـدم تكرارهـا وتنسـيقها، وهـو مـا سيسـاعد في توفير في المـال والجهـد وترشـيدهما.

الانفكاك عن الاحتلال

التنميـة بالعناقيـد ليسـت وصفـة سـحرية يمكنهـا أن تتجـاوز المشـاكل والتحديـات الـتي يفرضهـا واقـع الاحتـلال والـتي تشـكل عائقـا أساسـيا أمـام نجـاح أي خطـة تنميـة، بالرغـم مـن محاولاتنـا الحثيثـة لحـل المشـاكل الفنيـة والقطاعيـة الـتي نصطـدم بهـا. وبهـذا فـإن النمـوذج التنمـوي المطـروح ليـس بديـلا عـن هدفنـا الأسـايى، وهـو وضـع حـد للاحتـلال ولعلاقـة التبعيـة الاقتصاديـة لاسرائيـل المفروضـة علينـا، بـل يهـدف لرفـع تكلفـة الاحتـلال مـن أجـل إنهائـه. وهـذا يعـني تجيير الاقتصـاد وعمليـة التنميـة بقطاعاتهـا المختلفـة لخدمـة البرنامـج التحـرري.

ولهـذا فـإن الرؤيـة التنمويـة الجديـدة تربـط عضويـا بـين التنميـة بالعناقيـد والانفـكاك عـن الاحتـلال لقناعتنـا بـأن الطريـق الوحيـد للتقـدم في عمليـة التنميـة هـو مـن خـلال الانفـكاك التدريجـي عـن الاحتـلال، والتخلـص مـن أدوات السـيطرة الاسـتعمارية الـتي فرضـت علينـا قسـراً. ويـأتي هـذا الانفـكاك عـن الاحتـلال تنفيـذاً لقـرارات المجلـس المركـزي في دورتـه الـ23 للعـام 2018.

وبهـذا فـإن "الخطـة الوطنيـة للتنميـة: الصمـود المقـاوم والانفـكاك والتنميـة بالعناقيـد نحـو الاسـتقلال"، وبالشراكـة بـين القطاعـين العـام والخـاص، تسـعى لتصويـب مـا أحدثـه الاحتـلال مـن تشـوهات اقتصاديـة واجتماعيـة، ومقاومـة سياسـاته تجـاه السـوق الفلسـطيني الـذي جعلـه تابعـا لـه، بحيـث يقـوم عـلى اقتصـاد خدمـاتي أكـثر منـه انتاجـي، والاعتمـاد عـلى الأيـدي العاملـة أكـثر مـن الأيـدي الماهـرة والمتخصصـة. ومـن هنـا أهميـة تقويـة قدرتنـا عـلى إنجـاز مشـاريع ذات جـودة عاليـة، وتحقيـق الترابـط بـين الأطـر التنمويـة

النظريـة والسياسـات والمشـاريع والموازنـة العامـة وإنشـاء نظـام إنـذار مبكـر لمواجهـة الأزمـات.

الانفصـال عـن الاحتـلال جـزء مـن اسـتراتيجية التحـرر، وليـس كل الاسـتراتيجية. فالانفصال يتضمـن مـن بين أمـور أخـرى، السـعي لتحصين الأراضي المحتلـة لعـام 1967 بشـكل تدريجـي متزايـد أمـام أي عـدوان إسرائيـلي. وتقليـص التشـابك بـين السـوقين الفلسـطيني والإسرائيـلي، واسـتغلال الاتفاقيـات الموقعـة لحدهـا الأعـلى فيمـا منحـت للفلسـطينيين مـن حقـوق وإمكانيـات، مـع السـعي لاسـتمرار العمـل عـلى تحقيـق بـاقي الحقـوق، سـواء بإعـادة النظـر في هـذه الاتفاقيـات، أو عـبر فـرض الوقائـع عـلى الأرض، أو بالاتصـال مـع الجهـات الإقليميـة والدوليـة الفاعلـة وخاصـة مـع الـدول العربيـة الشـقيقة.

تعزيز المنتج الوطني

لا يمكـن للانفـكاك الاقتصـادي عـن الاحتـلال أن يحقـق غاياتـه التنمويـة والتحررية مـن دون أن ترافقـه عمليـة تخطيـط متكاملـة لتعزيز المنتـج الوطني وحمايتـه، والانفتـاح نحو السـوق العالمي كهـدف للصـادرات الفلسـطينية وبالتحديـد تعزيـز عمقنـا العـربي مـن خـلال علاقـات ثنائيـة اقتصادية مبـاشرة.

ولهـذا فـإن التنميـة بالعناقيـد تقـوم عـلى تقويـة ودعـم المنتـج المحـلي والوطـني وزيـادة قدرتـه التنافسـية بحيـث يكـون للمنتـج الفلسـطيني مكانتـه المناسـبة في السـوق المحـلي وتلبيـة احتياجاتـه. وعليـه لا يمكـن أن يـترك للسـوق رسم ملامـح الاقتصـاد الوطـني. ومـن هنـا ضرورة توجيـه الاقتصـاد نحـو القطاعـات المنتجـة خاصـة الزراعـة والصناعـة، وتطويـر المنافـع العامـة وخدمـات المواطنـين. كمـا أن هـذا يقتـضي تطويـر بـنى اقتصاديـة وبـنى تحتيـة ماديـة واجتماعيـة قـادرة عـلى تعزيـز وتوسـيع القاعـدة الإنتاجيـة للاقتصـاد، وتحفـيز الإنتـاج والتجـارة ودفـع عجلـة النمـو الاقتصـادي بمـا يخـدم مسـيرة التنميـة الوطنيـة الشـاملة نحـو الاسـتقلال.

الاستثمار في الموارد البشرية

إن نجاح التنمية بالعناقيد يكمن في قدرتها على تحفيز الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة تلبي الطلب المتزايد على فرص العمل نتيجة للنمو السكاني الطبيعي، بحيث تعزز صمود الفلسطينيين في أرضهم وتخفف من إمكانية هروب الكفاءات، دون أن يعني ذلك انغلاقنا أو تحفظنا حول فتح سوق العمل. وهذا يقتضي أيضا توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المولدة للعمالة وتلبية الاحتياجات المحلية والأساسية.

ومن هنا ضرورة مراجعة المنهاج التعليمي بشكل جدي فهذا ضروري لتأقلم التعليم مع التطور العلمي والتكنولوجي كما أن ذلك ضروري لغايات تحقيق نوع من التوازن الجندري في تلك المناهج. إن مراجعة التعليم تساعدنا على التركيز على نوعية التعليم المستندة إلى التفكير والإبداع وليس إلى الحفظ والتلقين، التعليم الذي يقوم على التعلم المتبادل والمتعدد المستويات الذي يدمج الاهتمام بالأنشطة وقضايا الصحة والتمويل والاقتصاد بدل انتقال المعرفة باتجاه واحد.

كما أن هناك حاجة لربط التعليم بالعمل والفرص التي يتيحها السوق من جهة وتساهم في التنمية من جهة أخرى. فالتعليم من المفترض أن يكون وسيلة للمساعدة في الخروج من الفقر أو تحقيق وضع اقتصادي مقبول. ومن هنا تولي الحكومة أيضا في خطتها هذه أهمية خاصة للتدريب المهني والصناعات الحرفية بحيث تكون متناغمة بشكل مباشر مع احتياجات سوق العمل وتعزيز الصناعات الخفيفة المرتبطة بالسياحة والزراعة.

كما أن هذه الرؤية تقوم على الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية أيضاً من خلال التركيز على تشغيل الشباب وتفجير الطاقات الكامنة فيهم، بالإضافة لتمكين المرأة من القيام بدورها القيادي في المجتمع وفي الاقتصاد وفي بناء أسس لعائلة ومجتمع منتج وليس مجتمعاً مستهلكاً فقط. ومن هنا أيضاً ضرورة أن تراعى احتياجات الشباب والنساء بحيث يجدون في الحكومة وبرامجها ما يدعم تمكينهم لتحقيق مشاريعهم الريادية واندماجهم في سوق العمل.

تعزيز الصمود الفلسطيني

إن خطة التنمية هذه بما فيها نموذج التنمية بالعناقيد تهدف لخلق اقتصاد مقاوم محصن من الاختراق والتبعية، ويعزز صمود الناس في أرضهم وبلدهم ويساهم في إنجاز الاستقلال. فمهمة التنمية هي تعزيز الصمود المقاوم للفلسطينيين في أرضهم، فلسطين، وبناء المؤسسات الوطنية الرافعة لإنهاء الاحتلال وإصلاح الموجود منها بشكل شامل والتخطيط لدفع البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وإرساء أسس تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الحديثة والديمقراطية، وتحقيق حلم أبناء الشتات بالعودة إلى وطنهم والمساهمة في بنائه ورفع مستوى مواطنيه لتصبح فلسطين دولة حضارية تقدمية بعيدة عن كل أشكال التمييز وحاضنة للجميع ولا يعيش أحد على هامشها.

من بين ما تعتمد عليه ديمومة التنمية تسخير وتوفير مصادر طاقة جديدة. كما أن تحسين جودة البيئة يجعل فلسطين أكثر اخضرارا ويساهم في تطوير مصادر الطاقة البديلة. من منطلق مسؤولية جمعية وعالمية تولي خطة التنمية هذه مكانة خاصة لظاهرة التغير المناخي، والتلوث البيئي بأشكاله المختلفة. كما تولي هذه الخطة إدارة الموارد الطبيعية وديمومتها أهمية خاصة وذلك من منطلق المسؤولية تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

لقد تم العمل على هذه الوثيقة، وكذلك على إعداد الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وخطط التنمية بالعناقيد، من خلال الشراكة الكاملة والجهد الجماعي للمؤسسات الحكومية مع هيئات الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، ومع شركائنا الدوليين في مجال التنمية. فالتشاور وليس الإملاء هو كلمة السر للتخطيط الوطني مع التركيز على التخطيط القطاعي والمناطقي بتفصيل وواقعية.

الإطار (1): منهجية إعداد "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال"

في الربع الأخير من عام 2019، أطلقت الحكومة عملية شاملة لتحديث أجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية. جاءت هذه العملية كاستحقاق بعد مضي ثلاث سنوات على إطلاق الأجندة والإستراتيجيات. واكتسبت هذه العملية أهمية تنبع من الحاجة لمراجعة وتحديث أجندة السياسات والاستراتيجيات لتراعي توجهات الحكومة وأولوياتها. سبق إطلاق عملية التحديث إعداد مراجعة نصفية لأجندة السياسات الوطنية والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وبالتنسيق مع كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية. اشتملت عملية التحديث للأجندة والإستراتيجيات على عدد من النشاطات الرئيسية وهي:

- إطلاق عملية تحديث أجندة السياسات والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية بتاريخ 29 تشرين الأول 2020، من خلال لقاء مكتب رئيس الوزراء بنواب رؤساء مجموعات التخطيط والموازنة في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة تم خلاله الاتفاق على الإطار الزمني وآلية العمل على تحديث الأجندة والإستراتيجيات.
- تطوير مذكرة توجيهية لعملية تحديث الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وتعميمها على كافة الجهات المعنية، حددت ثماني قضايا ومرتكزات تجب مراعاتها خلال عملية تحديث الإستراتيجيات وتتمثل في تبني الحكومة للتنمية بالعناقيد، الأولويات التنموية الجديدة، نتائج المراجعة النصفية، تحسن الخدمات المقدمة للمواطن، البعد الجغرافي، والقضايا عبر القطاعية، واقعية الإستراتيجيات، والتزامات دولة فسطين تجاه المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- عقد سلسلة من اللقاءات مع نواب رؤساء مجموعات التخطيط والموازنة لنقاش مصفوفة الأولويات السياساتية المعدلة.
- عقد لقاءات مع نواب رؤساء مجموعات التخطيط والموازنة ومسؤولي التخطيط

في الجهات الحكومية المعنية لاستعراض ونقاش المذكرة التوجيهية والجداول المرفقة بها، إضافةً لمتابعة سير العمل على تحديث الإستراتيجيات.

- عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع الشركاء المحليين والدوليين اشتملت على لقاءات خاصة مع مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات الشبابية، ومؤسسات القطاع الخاص، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمانحين. تم خلال هذه اللقاءات استعراض ونقاش مسودة مصفوفة الأولويات السياساتية المحدثة لأجندة السياسات الوطنية.
- عملت المؤسسات الحكومية على تحديث الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والبالغة (25 استراتيجية) بالتشاور والتنسيق مع الشركاء من داخل الحكومة وخارجها.
- تشكيل فريق من خبراء مستقلين لدعم عملية مراجعة مسودات الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية استناداً لنموذج تقييمي تم تطويره لهذا الغرض لفحص جودة الاستراتيجيات والتزامها بالمعايير والمبادىء الواردة في المذكرة التوجيهية.
- تم تزويد المؤسسات الحكومية المسؤولة عن تحديث الإستراتيجيات بمجموعة من الملاحظات التفصيلية إستناداً لنموذج التقييم المذكور سابقاً. بدروها قامت المؤسسات الحكومية بتعديل الإسترتيجيات بناءً على الملاحظات المقدمة لهم.
- قدمت المؤسسات الحكومية نسخة نهائية من الإستراتيجيات لدارستها تمهيداً لتقديمها لمجلس الوزراء للاعتماد.
- بناءً على نتائج عملية التشاور مع الشركاء، والإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، تم إعداد مسودة أجندة السياسات الوطنية وتقديمها لمجلس الوزراء.
- تم تعديل مسودة أجندة السياسات الوطنية وإقرارها من مجلس الوزراء تحت مسمى "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال".

تجدر الإشارة إلى أنه عند صياغة مسودة "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" تم الاعتماد بشكل أسايسي على كتاب أصدره دولة رئيس الوزراء الفلسطيني: "فلسطين: منظور تنموي جديد". كما اعتمدت المسودة على وثائق سياساتية داخلية في مكتب رئيس الوزراء وخطط وطنية سابقة.

بعد تبني "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" ستقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعمل مع المؤسسات الحكومية على تحديث إطار النتائج الاستراتيجية وتطوير خطط العمل بما يتلاءم مع هذه "الخطة الوطنية للتنمية".

نحن ندرك، إذ نضع هذه الخطة بين أيديكم، أن الكلمات ليست سوى نقطة الانطلاق التي نستهل بها عملنا. وينبغي ترجمة هذه الكلمات، لكي يكون لها معناها ومغزاها، إلى إجراءات مستدامة تبث روح الأمل في المستقبل، وتحسن حياة أبناء شعبنا اليوم قبل الغد.

التعامل مع جائحة كوفيد 19

أثناء عملية التحضير لإطلاق الخطة الوطنية، واجهت الحكومة وما زالت، بعزيمة وإصرار وحكمة وباء انتشر عالميا وشكل خطراً على حياة المواطنين من جهة وهدد القطاع الصحي في حال استفحاله من جهة أخرى. فقد بلغ عدد الوفيات في فلسطين حتى تاريخه (8 آذار 2021) 2387 حالة وفاة، وتعافى 200,179 شخصاً. كما وصلت الحالات المسجلة إلى 224,906 حالة.

لقد عملت الحكومة على مواجهة هذا الوباء من خلال نهج استباقي واحترازي. كما وضعت الخطط للتعامل مع تبعات الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من انتشار الوباء واحتوائه بالإضافة لعمليات الإغاثة وإنعاش الاقتصاد. وهو ما اقتضى العمل على تحديث الخطة الوطنية من خلال مجموعة من الإطارات لتوضيح السياق العالمي والمحلي للوباء. ومن هنا نحتاج للاستمرار في تنسيق الجهود وتوفير الموارد للتمكن من الاستمرار في احتواء الوباء، والاستمرار من تقديم الخدمات العامة ومنع الانهيار التام للاقتصاد أو تهديد الاستقرار المالي.

بالإضافة إلى الاستمرار في دعم القطاع الصحي، تكمن جهود الحكومة في الإطار العام لمواجهة جائحة كوفيد19- في ثلاثة مجالات رئيسية أخرى: أولاً، مساعدة العائلات الفقيرة والعمال المتضررين ، ثانياً، مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة في جائحة كورونا، وثالثاً، الاستمرار في تنفيذ خطة التعافي الاقتصادي. كما عملت الحكومة على تعزيز البنية التحتية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية من خلال تبني نموذج التعليم المدمج، الإلكتروني والوجاهي، بحيث لا يلحق ضرر بالعملية التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية. وقد قامت الحكومة بإصدار الكثير من الوثائق التي توضح فيها خطتها للاستجابة السريعة في هذه المجالات. هذا بالرغم من أن كل ذلك جاء في ظل وضع استثنائي مالي وسياسي، مع وقف الدعم الأمريكي والحصار المالي الإسرائيلي بالإضافة للوضع السياسي العام.

ومـن بـين هـذه التدخـلات لصالـح العائـلات الفقـيرة: زيـادة مسـتويات المنافـع في إطـار برامـج التحويـلات النقديـة بهـدف زيـادة الدعـم، وإن بشـكل مؤقـت، لـلأسر الضعيفـة سـابقا أو تلـك الـتي أصبحـت كذلـك نتيجـة هـذه الأزمـة؛ تنفيـذ برنامـج النقـد مـن أجـل العمـل لتعزيـز الخدمـات الصحيـة العامـة بحيـث يـتم دعـم القطـاع الصحـي بعاملـين مؤقتـين؛ دعـم العمـال الفلسـطينيين الذيـن عـادوا مـن إسرائيـل بحيـث يـتم اسـتخدام الأمـوال المحتجـزة لـدى حكومـة الاحتـلال.

أمـا التدخـلات السياسـاتية لدعـم القطـاع الخـاص فتشمـل: إجـراء مسـح للـشركات بهـدف التحقـق مـن الاحتياجـات بحسـب القطاعـات بطريقـة تمكننـا مـن اسـتهداف الدعـم المناسـب للجهـة المناسـبة؛ إعطـاء الأولويـة لتسـوية متأخـرات المدفوعات للـشركات الصغيرة والمتوسـطة وذلـك بهـدف توفـير السـيولة اللازمـة لهـا؛ دعـم الـشركات إمـا مـن خـلال دعـم الرواتـب وإمـا يدعـم رأس المـال بطريقـة تخفـف مـن فـرص تسريـح العمـال؛ مراجعـة إجـراءات الرقابـة عـلى الأسـعار بمـا لا يؤثـر عـلى عمليـة توفـير السـلع اللازمـة؛ توجيـه الجهـود في هيئـة تشـجيع الاسـتثمار الفلسـطينية بحيـث يـتم الحفـاظ عـلى المسـتثمرين الحاليـين في فلسـطين؛ مراجعـة الإجـراءات الإداريـة الـتي تثقـل عـلى عمـل الـشركات الصغيـرة والمتوسـطة بحيـث تـتم إزالـة الـشروط، وإن مؤقتـا، وخاصـة تلـك الـشروط غـير الماليـة.

هـذا وقـد بـدأت الحكومـة بتنفيـذ بعـض التدخـلات السياسـاتية الطارئـة عـلى أن تسـتمر بمراجعتهـا عـلى ضـوء "خطـة التعـافي للاقتصـاد الفلسـطيني في مواجهـة تحديـات جائحـة كورونـا" والـتي تأخـذ بعـين الاعتبـار التحديـات والمشـاكل المتشـابكة المعقـدة الـتي تسـتدعي بـذل جهـود إضافيـة مـن جميـع شركاء التنميـة وليـس فقـط مـن قِبَـل الجهـات الرسميـة. احتـوت الوثيقـة أولاً عـلى تشـخيص التداعيـات الاقتصاديـة لانتشـار وبـاء كورونـا في فلسـطين عـلى ضـوء المعطيـات المتاحـة. كمـا شملـت ثانيـاً مراجعـة للتدخـلات الحكوميـة والجهـات المحليـة والإقليميـة والدوليـة المؤثـرة في الاقتصـاد الفلسـطيني. كمـا قدمـت

الوثيقة أخيراً عدداً من السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية المطلوبة من الحكومة الفلسطينية واللاعبين الآخرين لمواجهة الأزمة بأبعادها المختلفة في المدى القصير والمتوسط والطويل، ضمن عدة سيناريوهات محتملة. وبهذا فإن الخطة عززت مفهوم التكامل في التخطيط بين البعدين الإغاثي والتنموي.

هذا وقد ميزت الوثيقة بين التدابير الواجبة (المتاح منها والمستخدم فعلاً). وشكَل هذا التمييز مدخلاً مهما لاقتراح تدخلات وتدابير تهدف إلى إنعاش وتعافي القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من الجائحة، وتوفير متطلبات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر حاجة وتأثرا بالأزمة المالية. كما تم اقتراح التدخلات المطلوبة في خطة التعافي بحيث تمحورت التدخلات المطلوبة في مستويين رئيسيين: المستوى الأول، السياسات الكلية (السياسة والتدابير المالية والسياسية النقدية المصرفية والسياسات التجارية وسياسات التشغيل والحماية الاجتماعية). المستوى الثاني، السياسات القطاعية (السياسات الصناعية والزراعية، والسياسات المرتبطة بقطاعات السياحة والتجارة الداخلية). وقد أسست الوثيقة لاقتراح التدخلات المطلوبة في خطة التعافي من خلال صياغة إطار استراتيجي لنموذج التنمية المنشود، ألا وهو التنمية بالعناقيد كرافعة للمشروع الوطني الهادف للاستقلال وإنهاء الاحتلال.

الفصل الثاني

الأولويات والسياسات الوطنية العامة

الفصل الثاني

الأولويات والسياسات الوطنية العامة

تسعى وثيقة "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" إلى تحديد التوجهات السياساتية الواقعية التي تتكفل بتعزيز صمود وتحسين نوعية حياة أبناء شعبنا والارتقاء بها في هذه المرحلة الصعبة، بينما تركز في الوقت نفسه على تحقيق هدفنا النهائي والمتمثل في نيل الحرية والاستقلال، الذي يمثل الأساس لوضع حد للحلقة المفرغة التي تحرمنا من الاستفادة من الإمكانيات التي تزخر بها دولتنا الفلسطينية ومكامن طاقاتها على الوجه الأمثل. إن الانكفاء على الذات وترتيب البيت الداخلي وتركيز الجهد نحو تنمية وطنية تكون رافعة المشروع الوطني مرتكزة في الظرف الحالي إلى تعزيز صمود أهلنا في بلداتهم وعلى أرضهم؛ كل هذا يساهم في خلق بيئة محفزة للتنمية ودافعة للنمو. فإيماننا بقضيتنا عميق ونتمتع برأس مال بشري متمكن، ما يعطي عملية التنمية قوة كامنة قادرة على تحويل مسار التنمية ونمطها. فالتنمية في فلسطين لم تأخذ فرصتها الحقيقية، وفلسطين لم تأخذ دورها الوطني أو الإقليمي أو الدولي بسبب كبر التحديات والمخاطر التي لا بد من مواجهتها بإستراتيجية وطنية شاملة وأدوات فاعلة.

تتمحور "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" حول رؤية مرتكزة على: (1) إنهاء الاحتلال؛ (2) التميز في خدمة الناس؛ (3) التنمية المستدامة.

رؤيتنا

إنهاء الاحتلال طريق نضالي طويل وليس له إطار زمني واضح، إلا أننا ومنذ إعلان الاستقلال في عام 1988، وإصدار القانون الأساسي المعدل للعام 2003، ولغاية إعداد "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" قد حددنا وجهتنا النهائية، بشكل واضح لا لبس فيه، وهي تحقيق هدفنا الأسمى في الحرية والاستقلال.

الإطار (2): رؤيتنا

فلسطين دولة عربية مستقلة ذات سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة تقام على حدود المنطقة التي احتلتها إسرائيل في حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وهي دولة ديمقراطية مستقرة تحترم حقوق الإنسان وتضمن لمواطنيها كافة حقوقاً وواجبات متساوية، ويعيش سكانها في بيئة آمنة في ظل سيادة القانون، وتعمل على ضمان المساواة بين الرجل والمرأة، وتثمن عاليًا ثروتها الاجتماعية، وتماسك مجتمعها وتضامنه، وتتميز بالثقافة العربية الفلسطينية، والقيم الإنسانية والتسامح الديني. وفلسطين دولة تقدمية تثمن العلاقات الودية مع الدول الأخرى، وأعضاء المجتمع الدولي كافة. أما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. أما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في أرجاء العالم كافة، ويسعى إلى إنتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فإن الاقتصاد الفلسطيني يطمح لأن يصبح اقتصادًا مبنيًا على المعرفة.

المحور الأول: إنهاء الاحتلال

التحرر عملية تراكمية نحو الاستقلال وإنهاء الاحتلال. والاحتلال يشكل العائق الأساسي لتحقيق الرؤية الوطنية الفلسطينية بقيام دولة فلسطين المستقلة التي تعيش في سلام جنبًا إلى جنب مع جيرانها. مع تقدم السلطة في العمر زادت التبعية الاقتصادية لإسرائيل بدل أن يتم الانفكاك التدريجي من تلك التبعية الكولونيالية. هذه التبعية ليست اختيارية وإنما هي تبعية مفروضة بقوة سلاح الاحتلال وعدوانه وإجراءاته الأمنية والاقتصادية التعسفية. والانفكاك يجب أن يتزامن مع جهود إنهاء الاحتلال.

إن ما تريده إسرائيل هو استمرار الوضع القائم، واستمرارها في سياساتها وتعنتها، مما سيفضي إلى تهديد حل الدولتين المجمع عليه دوليا، وهو ما قد يؤدي إلى فرض حل يقوم على الفصل العنصري (الأبارتهايد)، والذي يعني أن يعيش الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني دون تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية والحقوق الديمقراطية الواجبة لهم. لتفادي مثل هذا السيناريو الكارثي، فإن من واجب الأطراف كافة الحيلولة دون ذلك، والعمل سويا لاستبدال واقع "فرض إسرائيل الحقائق على الأرض" بواقع "إقامة الدولة الفلسطينية الحرة المستقلة، كحقيقة راسخة على الأرض وعلى الساحة الدولية".

ومع وجود قناعة بأن معظم المشاكل والتحديات يفرضها واقع الاحتلال بالأساس، فإن أي محاولات لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية يصطدم لا محالة بهذا الواقع. إلا أن الطريق الوحيد للتقدم هو من خلال الانفكاك التدريجي عن الاحتلال والتخلص من أدوات السيطرة الاستعمارية التي يحكمها علينا تطبيقا لقرارات المجلس المركزي في دورته الـ23 للعام 2018. وهذا يعني تجيير الاقتصاد وعملية التنمية

بقطاعاتها المختلفة لخدمة البرنامج التحرري من خلال رفع تكلفة الاحتلال من أجل إنهائه.

يشمل المحور الأول لهذه الخطة، إنهاء الاحتلال، على الأولويات والسياسات العامة التالية:

المحور الأول: إنهاء الاحتلال	
الأولويات	السياسات العامة
1. الانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة	1. خلق جبهة وطنية ودولية لإنهاء الاحتلال 2. مساءلة إسرائيل على جرائمها
2. إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة	3. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني 4. إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين
3. حضور فلسطين دولياً	5. تعزيز الحضور دولياً 6. تعزيز العمل نحو الاعتراف

أولاً: الانفكاك عن الاحتلال وتجسيد الدولة

لمواجهة السياسة الاستعمارية الإسرائيلية، ومقاومة أجندة الضم والتوسع التي تنتهجها حكومة الاحتلال الإسرائيلية، فإنه علينا كفلسطينيين أن نجمع قوانا ونوحد جهودنا لإنجاز الاستقلال وفرضه كحقيقة واقعة وذلك من خلال الانفكاك التدريجي عن الاحتلال ودعم التنمية بالعناقيد.

وهذا يتطلب أيضا تجنيد الدعم من أسرة المجتمع الدولي لوضع حد لهذا الاحتلال وهذا الاستعمار غير القانوني وغير الأخلاقي الجاثم على أرضنا. إن الحق في مقاومة الاحتلال بالوسائل المشروعة مكفول بموجب القانون الدولي، وذلك لوضع حد للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. فأي رؤية تنموية فلسطينية ينبغي أن تقوم على مبدأ أسايس مفاده أن الشعب الفلسطيني صاحب الحق في تقرير مصيره وهو صاحب الأرض وله السيادة عليها.

ولهذا، فإن اعتماد المسار السلمي كخيار من قبل القيادة الفلسطينية لإنجاز حقنا في الحرية والاستقلال لا يتطلب المثابرة وبذل الجهد من الفلسطينيين فحسب، بل يجب أن يرافقه أيضاً بذل المساعي الدؤوبة من بقية دول العالم لإخضاع إسرائيل للمساءلة والمحاسبة وزيادة الضغوط السياسية والاقتصادية والقانونية والمالية عليها بسبب الاعتداءات التي ترتكبها بصفتها نظاما استعمارياً.

وبهذا فإن استراتيجيات قيادة الشعب الفلسطيني لمواجهة الاحتلال شملت المقاومة، بكافة أشكالها المشروعة دوليا، والسلام والمفاوضات، وحتى تدويل الصراع، ومن هنا جاء الاهتمام باعتراف العالم بدولة فلسطين على حدود 1967 عبر تصويت في الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012، وقيام فلسطين بالانضمام للمنظمات الدولية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية.

السياسة العامة (1):
خلق جبهة وطنية ودولية لإنهاء الاحتلال

في كل خطة من خططنا الوطنية السابقة، كنا نؤكد على برنامجنا الوطني الفلسطيني، وأحقيتنا في السيادة المطلقة على كامل ترابنا الوطني على حدود عام 1967، وعلى أهمية وضع حد لما تقوم به إسرائيل من استيلاء، غير قانوني وممنهج ومتواصل، على أرضنا ومواردنا ومصادرنا الطبيعية، وضرورة رفع الحصار الذي طال أمده عن قطاع غزة وضمان تواصله الجغرافي مع الضفة الغربية، ووأد مساعي إسرائيل المحمومة لسلخ القدس الشرقية وعزلها عن بقية أراضي فلسطين، وإزالة جدار الضم والتوسع العنصري الذي يحاصر عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

فإذا كان لحل الدولتين أن يبقى قابلاً للتطبيق، ينبغي إقامة الدولة الفلسطينية باعتبارها وحدة واحدة ومتكاملة، من النواحي الجغرافية والسياسية والقانونية والثقافية والاقتصادية. صحيح أن الوقت لا يتوقف، ولكننا نؤمن بأن التكاتف في ممارسة الضغط على إسرائيل من جانب الدول الأعضاء في أسرة المجتمع الدولي، مجتمعة ومنفردة، من شأنه وضع حد للاستعمار الإسرائيلي على فلسطين وإنهاؤه إلى غير رجعة.

بغياب شريك على استعداد لتنفيذ حل الدولتين، تعتزم فلسطين إشراك المجتمع الدولي في دعم استراتيجية تجسيد الدولة الفلسطينية، التي من شأنها رسم المسار للانتقال من دولة فلسطينية تحت الاستعمار إلى دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا سوف نعمل على بسط سلطتنا على أرض فلسطين جميعها على حدود عام 1967 بما فيها القدس الشرقية كعاصمة لها، وممارسة سلطاتنا على جميع القطاعات كدولة ذات سيادة. وسوف نعمل مع الدول العربية الشقيقة لتحديد وتنفيذ الخطط التي من شأنها تعزيز الترابط السيايسى والاقتصادي لفلسطين مع المحيط العربي والدولي. كما سنعمل مع المجتمع الدولي لتحديد وتنفيذ

الخطـوات العمليـة اللازمـة لتطويـر القـدرات والوظائـف اللازمـة لدولـة ذات سـيادة: مـن السـيطرة عـلى الحـدود، لإدارة مجالنـا الجـوي، لتنظـيم التنقيـب عـن الطاقـة، وتحقيـق التنميـة وغيرهـا.

وبنـاءً عـلى ذلـك، تتألـف السياسـة العامـة (1) مـن مجموعـة واسـعة مـن التدابـير الـتي تعـنى بضمـان مشـاركة أسرة المجتمـع الـدولي في رفـع هـذا الظلـم التاريـخي الواقـع علينـا.

الإطار (3): السياسة العامة (1)

خلق جبهة وطنية ودولية لإنهاء الاحتلال

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تجسيد السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى مواردها الطبيعية وحدودها البرية والجوية والبحرية، ووضع الركائز القانونية لتجسيد هذه السيادة.
- تعزيز مكانة القدس الشرقية وتنميتها باعتبارها عاصمة دولة فلسطين.
- رفع الحصار عن غزة وضمان التواصل الجغرافي بين شطري الوطن.
- حشد الدعم الدولي للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة وتحرير الأسرى والعمل على تدويل حل الصراع وفقاً للمرجعيات الدولية.
- استخدام أدوات الضغط القانونية والاقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي لإنهاء الاستعمار.
- تعزيز الترابط السياسي والاقتصادي لفلسطين لا سيما مع المحيط الإقليمي العربي.
- إعداد خطط تنفيذية لتجسيد الاستقلال تحدد الخطوات نحو تأكيد السيادة الفلسطينية الكاملة على كل فلسطين

السياسة العامة (2):
مساءلة إسرائيل على جرائمها

طالما اعترف العالم بأن استعمار فلسطين والاعتداءات الواقعة عليها تشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده، وقد أكدت الكثير من قرارات الأمم المتحدة والقرارات القانونية الدولية على انعدام الصفة القانونية للاستعمار الإسرائيلي على نحو لا يدع مجالًا للشك. ومن الأمثلة على تلك القرارات:

- أعلنت محكمة العدل الدولية في الفتوى الصادرة عنها في عام 2004 أن تشييد الجدار يخالف القانون الدولي، كما نصت الفتوى على وجوب وقف العمل على تشييد هذا الجدار، وإزالة الأجزاء التي اكتمل تشييدها منه، ودفع التعويضات وجبر الضرر الناشئ عنه.
- أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره الصادر في عام 2014 "الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الناشئة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي قد ترقى إلى مرتبة الجرائم الدولية، وذلك في سياق العدوان الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة.
- في قرار تاريخي لمجلس الأمن، رقم 2334 للعام 2016، حاز على تصويت 14 دولة وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، أعاد مجلس الأمن التأكيد على أن لا قيمة قانونية للمستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأرض المحتلة عام 1967 وطلب من إسرائيل الوقف الفوري للنشاطات الاستيطانية.
- أكدت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في قرارها الصادر بتاريخ 5 شباط 2021 على الولاية الجغرافية للمحكمة لتشمل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. تبع ذلك تأكيد المدعية العامة في 3 آذار البدء في التحقيق رسمياً في قضية فلسطين بما يشمل الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصات المحكمة منذ 13 حزيران 2014.

لقد آن الأوان لكي يتحرك العالم ويضع القرارات الدولية المتعاقبة التي تدين الاستعمار الإسرائيلي لفلسطين موضع التنفيذ، وليتخذ الخطوات التي تضمن امتثال إسرائيل للقانون الدولي. ولا يمكن للوضع الذي ترى فيه إسرائيل نفسها كما لو كانت فوق القانون، بطريقة أو بأخرى، أن يستمر على ما هو عليه دون أي تبعات، فبينما تخوض فلسطين مواجهة مع نسختها من الفصل العنصري (الأبارتهايد) والاستعمار، تمثل المسيرة التاريخية التي خاضتها جنوب إفريقيا على طريق الحرية ونيل الشرعية ملهمًا لفلسطين والمجتمع الدولي لما يمكن تحقيقه عندما يقرر المجتمع الدولي التعاون والعمل بحزم لرفع الظلم التاريخي الواقع على شعب من الشعوب.

ومن بين الآليات لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، صادقت القيادة الفلسطينية على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وباشرت المدعية العامة التحقيق، وذلك بعدما تبين لها وجود أسس كافية لمباشرة التحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضمن الإقليم الخاضع للدولة الفلسطينية، أي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

إننا نشهد بعض الاتجاهات المهمة على هذا الصعيد، حيث تشتد وتيرة الضغط الاقتصادي العالمي على إسرائيل نتيجة لجهود الكثيرين من المحبين للسلام والحرية في العالم، فقد شكّل القرار، الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في عام 2015 وأكدت عليه محكمة العدل الأوروبية في عام 2019 باشتراط وسم البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية، خطوة هامة، وكان موضع ترحيب لدينا، حيث يمنح هذا القرار المستهلكين خيارًا بعدم شراء البضائع المنتجة في المستوطنات الإسرائيلية بالإضافة لعدم تمتع بضائع المستوطنات بالإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها البضائع الأخرى.

من الضروري الاستمرار في محاربة الصادرات الإسرائيلية التي تستخدم اسم فلسطين للوصول إلى بعض الأسواق الإقليمية والدولية وخاصة منتجات المستوطنات.

إلا أن اسرائيل مستمرة في انتهاكها للحقوق الفلسطينية في الشأن الاقتصادي، ومن الضروري إيجاد آليات لمحاسبتها، خاصة عندما تقوم بعملية اقتطاع غير مبررة للأموال المستحقة للسلطة. كما أنه من الضروري ملاحقة الشركات العالمية التي تقيم استثمارات أو تستفيد من خلال المستوطنات أو العمل فيها، أو تلك التي تتعامل مع المستوطنات كأنها جزء من اسرائيل. ومن هنا فإننا نرحب بالقرار الأممي الصادر في شهر شباط 2020 بنشر قائمة بأسماء 112 شركة تربطها علاقات عمل مع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة ونتمنى البناء على هذا القرار لملاحقة تلك الشركات بما يتيحه القانون الدولي وإجراءات التقاضي الدولية.

ولنا أن نتخيل فيما لو اجتمعت جهود أسرة المجتمع الدولي لرفع مستوى الضغط على إسرائيل من أجل إنهاء استعمارها لأرضنا ووضع حد له. فالمطلوب فلسطينيًا هو تعزيز الصمود المقاوم للاستعمار الإسرائيلي على الجبهات السياسية والاقتصادية والقانونية والمالية كافة، على أن يترافق ذلك مع جهود للضغط على إسرائيل من جانب العالم بأسره. وهنا لا بد لنا من التأكيد على أن تنفيذ حل الدولتين على أساس عادل سيسهم في تغيير المشهد الجيوسياسي الدولي نحو الأفضل للأطراف كافة.

الإطار (4): السياسة العامة (2)

مساءلة إسرائيل على جرائمها

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- مساءلة إسرائيل دولياً، بما في ذلك أمام الأطر والمحاكم الوطنية والدولية من خلال تفعيل الأدوات المستخدمة في مواجهة الاستعمار والفصل العنصري (الأبرتهايد).
- حث الدول على الالتزام بواجبها فيما يتعلق باحترام وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لفلسطين.

ثانياً: إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة

لا تنحصر مسيرتنا التاريخية نحو الحرية والاستقلال بالأرض وحدها، وإنما ترتبط أساسًا بتحرير الإنسان وبناء مجتمع فلسطيني يتسم بوحدة غير قابلة للتجزئة لأبنائه، سواء في الوطن أم في الشتات. فيومًا ما، لن يكون هناك من مناطق مصنفة كمنطقة (أ) أو منطقة (ب) أو منطقة (ج) أو أي تقسيم إقليمي آخر، ولن يكون هناك ما يحول دون تنقل مواطني الدولة الفلسطينية وإقامتهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة. كما أن تنمية فلسطين يجب أن ترتكز على أن القدس هي العاصمة المستقبلية لدولة فلسطين وأن لا حل سياسياً بدون إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع أحكام القانون الدولي وقواعده وقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يكفل حقهم بالعودة والتعويض. وسوف نعمل على إدارة أرضنا وما تزخر به من موارد للدخول إلى حقبة جديدة من النمو والازدهار. وفوق كل ذلك،

فإننا سنستبدل حالة الانقسام والتشرذم التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي علينا بوحدة أرضنا وشعبنا صاحب السيادة على ترابه الوطني، الذي يتميز بانفتاحه على شعوب المنطقة والعالم.

إن مسيرة التحضير للانتخابات التشريعية والرئاسية قد بدأت، انسجاماً مع التزامات فلسطين الدستورية والدولية، بالانتخابات الدورية والتبادل السلمي للسلطة وتجديد النظام السياسي، وبما يشمل أيضاً استمرار الانتخابات الدورية للمجالس المحلية. فالمساواة أمام القانون للجميع وتحقيق المواطنة الكاملة يكمنان في حق التصويت والانتخاب كأدوات للمشاركة السياسية والديمقراطية من أجل الحفاظ على المشارب الأيديولوجية والسياسية التي يتصف بها "موزاييك" الشعب الفلسطيني وخلق الضوابط والتوازنات التي تضمن المشاركة الفعالة من الجميع عبر المؤسسات الشرعية التي تمثل الشعب الفلسطيني والمتمثلة في المجلس الوطني وبرلمان دولة فلسطين الذي لا بد من انتخابه قريبا من أجل تجسيد الدولة التي اعترف بها العالم على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. إن تمسكنا بالانتخابات يكمن أيضاً في قناعتنا بأن أي إطار تنموي لا يكون معزولا عن الإطار السياسي الذي يعمل فيه، وأن نجاح أي جهد تنموي مبني على المشاركة وتوفر قاعدة شعبية تتيح التمثيل السياسي الأوسع لجميع شرائح المجتمع.

السياسة العامة (3):
تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني

لا تمثل رؤيتنا في تجسيد وحدة أرضنا ووحدة شعبنا حلمًا بعيد المنال، بل هي نتيجة لصمود أبناء شعبنا وتمسكهم بأرضهم وترابطهم بعضهم ببعض. الأرض الفلسطينية واحدة والشعب واحد موحد سياسيا وجغرافيا ومؤسساتيا ضمن إطار وحدة وطنية شاملة تتوزع فيها الالتزامات والمسؤوليات عبر التفاهم والتفهم والحوار والعمل المشترك. إن أي رؤية تنموية لفلسطين مصيرها الفشل إن لم يدخل من بين أساساتها انخراط فلسطيني الشتات في عملية التنمية وتجسير العلاقة مع أهلنا في أراضي الـ48، وتشجيع الشعور بالانتماء لفلسطين على أنها أرضهم الأم، ولها ولاؤهم ويفتخرون بها وبالعمل من أجل أن تصبح واحة للحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة في كافة مناحي الحياة العامة.

لذا سوف نعمل على تجسيد وحدتنا الوطنية، وتحقيق رؤيتنا لفلسطين الموحدة من خلال توحيد الضفة الغربية وقطاع غزة وربطهما بمنظومة نقل وطنية متكاملة ووضع حد للحصار الغاشم. حيث أن نجاح أي خطة تنموية لفلسطين يفترض الترابط الجغرافي بين غزة والضفة من أجل توحيد النشاط الاقتصادي والبنى التحتية والفوقية للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وفتح معبر رفح بشكل دائم. كما تتحمل الحكومة الفلسطينية مسؤوليتها تجاه الكل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعليها أن تتمكن من الحكم في شطري الوطن لتتمكن من الاستمرار بتقديم خدماتها.

وتمتد الوحدة الوطنية إلى ما هو أبعد بكثير من بلوغ حل سياسي وإداري، حيث ينبغي أن يتمتع مواطنو دولة فلسطين العتيدة، التي تنعم بوحدة إقليمها، بالفرص الاقتصادية ذاتها ونوعية الحياة نفسها في جميع ربوعها، فقد ترك الخراب والدمار الذي خلفه العدوان على قطاع غزة، والحصار المفروض عليه منذ ما يقارب عشر سنوات، سكانه في حالة يرثى لها.

وسوف تتعزز وحدتنا الوطنية وتترسخ من خلال عملنا على سن مجموعة من التشريعات، التي تتسم بحداثتها، وتنسجم أحكامها، وتعكس التزاماتنا الدولية، وتحل محل الإرث الثقيل الذي ورثناه من التشريعات التي سنتها السلطة العثمانية وسلطة الانتداب البريطاني والتشريعات الأردنية والمصرية، ولا سيما الأوامر العسكرية الإسرائيلية التي ترتكز في جوهرها على سياسات عنصرية استعمارية. كما سنستمر في عملية المواءمة للتشريعات لتتلاءم مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

لا تشكل الجغرافيا الأساس لتعريف الشعب الفلسطيني، فكما يظهر في الرسم البياني (1)، فإن ما نسبته 62% من الفلسطينيين يعيشون خارج حدود فلسطين، منهم حوالي 44% في الدول العربية المضيفة ومعظمهم لاجئون مسجلون لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا) في الأردن وسوريا ولبنان، وهو ما يتطلب من الحكومة الفلسطينية، العمل بشكل وثيق مع حكومات الدول المضيفة والمنظمات الدولية للارتقاء بمستوى جودة الخدمات التي تقدّم للاجئين الفلسطينيين، وذلك إلى حين انتهاء محنتهم وتحقيق حقهم في العودة.

إننا في الحكومة الفلسطينية نعمل على تطوير الوسائل التي تشجع جميع أبناء شعبنا، داخل فلسطين وخارجها، على الانخراط في مسيرتنا الوطنية نحو الحرية والاستقلال، واستقطاب إسهاماتهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، سواء عبر استثماراتهم في اقتصادنا الوطني، أو المساعدات المالية، أو توظيف خبراتهم العملية، أو جهودهم في حشد الدعم الدولي لإنهاء الاستعمار ونيل الحرية والاستقلال.

الرسم البياني (1): عدد السكان الفلسطينيين المقدر في العالم حسب دولة الإقامة نهاية عام 2019

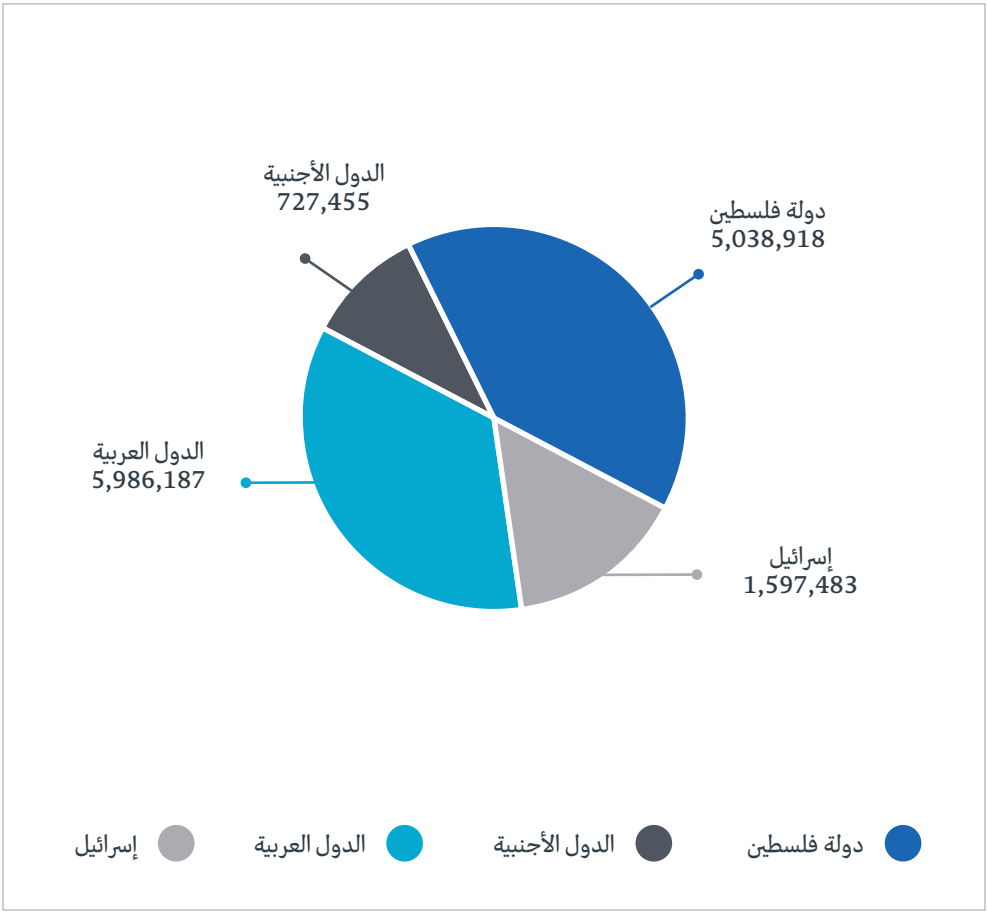

الإطار (5): السياسة العامة (3)

تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية.
- العمل على ربط شطري الوطن بمنظومة نقل وطنية متكاملة.
- تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين.
- العمل مع المؤسسات الدولية والدول المضيفة لضمان توفير الخدمات للاجئين في أماكن تواجدهم كافة.
- تعزيز الترابط مع الفلسطينيين أينما وجدوا، وتعزيز مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال.

السياسة العامة (4):
إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين

تنطوي رؤيتنا على التزامنا بإقامة دولة فلسطينية تحتكم لمبادئ الديمقراطية والتعددية. ويشكل تحديث إطارنا الدستوري الوسيلة التي سنسعى من خلالها لملاءمة نظامنا السياسي لمتطلبات الديمقراطية وحقوق الإنسان وتجسيد المساواة وحقوق المواطنة وتعزيز التمثيل السياسي من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

لقد شكل إعلان الاستقلال الصادر في عام 1988 نقطة انطلاق لمسيرة فلسطين الدستورية. ويُعَدّ القانون الأساسي، الذي صدر في عام 2002، وعُدِّل في عام 2003 وفي عام 2005، بمثابة دستور مؤقت لدولتنا، وعلى ضوء صدور قرار الجمعية العامة في عام 2012 بالاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو، فإن هناك حاجة ماسة لإعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للدولة، وتحديث القانون الأساسي أو تبني دستور جديد للدولة بما ينسجم مع كون فلسطين دولة ديمقراطية وتعددية تراعي معايير حقوق الإنسان وتراعي التزامات فلسطين الدولية على ضوء الانضمام للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ولاتفاقيات جنيف وغيرها.

إن من شأن الدستور الدائم لدولة فلسطين (وإلى حين تبنيه، شأن القانون الأساسي) والتشريعات التي تكفل حقوق الإنسان، والمؤسسات المسؤولة عن ضمان احترام الدستور بشكل عام وحقوق الإنسان بشكل خاص، صون حقوق الفلسطينيين كافة، وضمان الحماية الواجبة لهم. وبما أن المجتمع المبني على الحقوق لا يقوم على الهياكل القانونية فحسب، وإنما يجب أن يتمتع المواطنون بهذه الحقوق في حياتهم اليومية، فإننا سنوفر السبل لضمان صون حقوق المواطنين وحرياتهم الأساسية وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير، والتي تشمل حرية الإعلام. وسوف نعمد إلى التشاور مع الأطراف كافة بشأن التدابير اللازمة للتأكد من تنفيذ التزاماتنا الدستورية ومأسستها، بما يضمن الأثر الإيجابي على حياة المواطنين اليومية.

الإطار (6): السياسة العامة (4)

إعادة الإشعاع الديمقراطي لفلسطين

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إعادة النظر في الإطار الدستوري الناظم للدولة بحيث يكون النص الدستوري منسجما مع الالتزامات التعاقدية والعرفية الدولية.
- تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة.
- تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
- صون وحماية الحقوق والحريات العامة.

ثالثاً: حضور فلسطين دولياً

بالرغم من الخطر الجسيم الذي لحق بالقضية الفلسطينية نتيجة سياسات الإدارة الأمريكية السابقة فيما سُمِّي "صفقة القرن" – والتي تشير إلى مجموعة من الإجراءات أحادية الجانب الأمريكية، من بينها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل عام 2017، وقطع المساعدات عن الفلسطينيين، وإعلان خطة لضم أراض فلسطينية لإسرائيل رسمياً في 28 كانون الثاني 2020 - وسياسة الضم الإسرائيلية، لا يزال التزامنا بتجسيد حل الدولتين على أساس سلمي وعادل راسخًا لم يتزعزع ما دام ذلك ممكناً. وفي الوقت الذي يجب فيه حشد الضغط الدولي الذي يكفل توفير البيئة المواتية لتيسير إطلاق مفاوضات مجدية، فسوف تواصل دولة فلسطين اتخاذ الخطوات اللازمة لترسيخ مكانتها ورفع مستواها في أوساط أسرة المجتمع الدولي.

السياسة العامة (5):
تعزيز الحضور دولياً

لا تزال دولة فلسطين ماضية بخطى حثيثة نحو نيل الاعتراف الدولي الكامل بها، فقد رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بانضمام فلسطين إلى أسرة المجتمع الدولي في عام 2012 بمنحها صفة دولة مراقب غير عضو فيها، وأضحى العلم الفلسطيني يرفرف اليوم خفاقًا، وبكل فخر، أمام صرح الأمم المتحدة. وتكمن خطوتنا التالية، بالطبع، في نيل العضوية الكاملة لدولتنا في هيئة الأمم المتحدة والاستمرار في عملية المصادقة على الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف والانضمام لغيرها من المنظمات الدولية.

وفي عام 2011، أصبحت فلسطين الدولة 195 من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، كما انضمت دولة فلسطين إلى 123 دولة أخرى من الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية في عام 2015. وفضلاً عن ذلك، صادقت فلسطين، بفضل انضمامها إلى المؤسسات الدولية وانخراطها

فيها، على 103 معاهدات واتفاقيات دولية، بما فيها تلك المتفرعة عن القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتلك التي تعنى بمكافحة الفساد وحقوق الطفل والقضاء على التمييز ضد المرأة. كما التزمت فلسطين، وبقدر إمكاناتها المتاحة، بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة للعام 2030، التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة، ويتعين على دولة فلسطين الآن أن تواءم تشريعاتها وسياساتها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي التزمت بها خصوصا بأن فلسطين لم تبد أي تحفظ على أي من الاتفاقيات التي صادقت عليها حتى الآن. وإلى جانب السعي إلى الانضمام إلى عضوية المؤسسات الدولية، سوف تواصل فلسطين، وعلى أساس من المباحثات المستفيضة، دراسة الإمكانيات المتاحة لها للانضمام إلى المزيد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

الإطار (7): السياسة العامة (5)

تعزيز الحضور دولياً

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- السعي للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الدولية.
- المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية.
- الانضمام التدريجي والمدروس إلى عدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

السياسة العامة (6):
تعزيز العمل على الاعتراف

لن ندخر جهدًا في العمل على تعميق علاقاتنا الثنائية مع الدول الـ140 التي اعترفت رسميًا بدولة فلسطين. كما أننا لن ندخر جهدًا في سعينا نحو توسيع نطاق علاقاتنا الثنائية لتشمل الدول التي لم تعترف رسميا بدولتنا وصولا لنيل الاعتراف الدبلوماسي التام بدولة فلسطين.

كما تربط فلسطين علاقة استراتيجية مع محيطها العربي. وستسعى لتعزيز تلك العلاقات بما فيه مصلحة الأطراف المختلفة. فالبعد العربي، بالاضافة لكونه توجهاً إستراتيجياً، فهو أيضاً البديل الطبيعي في ظل وجود هذه الخطة الوطنية للانفكاك عن الاحتلال ووضع حد للتبعية الاقتصادية للدولة الاستعمارية.

الإطار (8): السياسة العامة (6)

تعزيز العمل على الاعتراف

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- توسيع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين.
- تطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين لا سيما مع الدول العربية.

المحور الثاني: التميز في خدمة الناس

إن الخطة الوطنية لبناء المؤسسات التي تم تنفيذها على مدى العقد الماضي أفضت إلى إنشاء وتعزيز جهوزية مؤسسات الدولة الفلسطينية للعمل بكفاءة وفعالية. وفي هذا السياق، فإن "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" تشكل محطة جديدة من محطات الإصلاح الإداري والمؤسسي في فلسطين، وقد صُممت لتعيد تشكيل الطريقة التي تتعامل فيها الحكومة مع المواطنين، بحيث تعزز من مشاركتهم وإدماجهم في قراراتها التي تمس حياتهم، وبالآليات التي تقدم فيها الخدمات لهم.

وفي هذا الإطار، يتكون المحور الثاني من هذه "الخطة الوطنية للتنمية"، وهو محور التميز في خدمة الناس، من الأولويات والسياسات الوطنية العامة التالية:

المحور الثاني: التميز في خدمة الناس	
الأولويات	السياسات العامة
4. الحكومة في خدمة المواطن	7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن 8. الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن 9. إصلاح وتطوير قطاع الأراضي
5. الحكومة الفعالة والبعيدة عن البيروقراطية	10. تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد 11. تعزيز كفاءة المؤسسات العامة 12. كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة

رابعاً: الحكومة في خدمة المواطن

تعني "الحكومة في خدمة المواطن" إقامة المؤسسات العامة التي ترتكز في تشكيلها وتنفيذها للسياسات العامة على المواطنين، وتركز على تقديم أفضل الخدمات لهم. ولتحقيق هذه الغاية سوف نعمل خلال السنوات الثلاث القادمة على تنفيذ ثلاثة أجراءات رئيسية من إجراءات الإصلاح. أولها: إعادة هيكلة هيئات الحكم المحلي لإتاحة فرصة أكبر للمواطنين للتعبير عن الطريقة والآلية التي تدار بها شؤون حياتهم. وثانيها: إطلاق مبادرة رئيسية ترمي إلى الارتقاء بنوعية الخدمات التي نقدمها لأبناء شعبنا، بما يشمل إنشاء نظام فعال لإدارة مرافق خدمات المياه والكهرباء بما ينسجم مع القوانين ذات الصلة. وثالثها: إصلاح وتطوير قطاع الأراضي.

السياسة العامة (7):
تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن

بوجود المؤسسات الوطنية العامة، فإن الخطوة التالية هي تحديد ترتيبات الحكم المحلي المثالية وهيكلياته الناظمة. ستعمل الحكومة على تصميم برنامج متكامل لإصلاح قطاع الحكم المحلي، وتنفيذه على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، الأمر الذي يهدف إلى إعادة هيكلة قطاع الحكم المحلي بما يضمن استجابته لاحتياجات المواطنين وأولوياتهم، بحيث تطول آثار هذا البرنامج الوطني كل التجمعات السكانية وصولاً إلى كل مواطن.

تقدم معظم هيئات الحكم المحلي، حاليًا، عددًا محدودًا من الخدمات، على الرغم من أن التشريعات ذات الصلة تنص على أن تتولى هذه الهيئات دورًا أكبر وأشمل. ومن المقرر أن تباشر هيئات الحكم المحلي العمل على تقديم نطاق أوسع بكثير من الخدمات بقدر ما تسمح لها إمكانياتها وقدراتها المالية بذلك. ولتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية وتحسين نوعيتها، فإن المطلوب هو توسيع

نطاق صلاحيات هذه الهيئات بما يجيز لها تحصيل الإيرادات وإدارة مواردها. كذلك يجب إنشاء نظام فعّال للتحويلات المالية بين الحكومة المركزية وهيئات الحكم المحلي وبكلا الاتجاهين. وكذلك إنشاء نظام فعال لإدارة مرافق خدمات المياه والكهرباء بما ينسجم مع القوانين ذات الصلة.

وأخيرًا، ينبغي إيلاء قدر أكبر من التركيز لتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وتنشطيها، خاصة في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، حيث من المفترض أن تعتمد زيادة إيرادات الهيئات المحلية على زيادة النمو الاقتصادي وليس على الإيرادات المتحققة من الضرائب فقط.

الإطار (9): السياسة العامة (7)

تعزيز العمل على الاعتراف

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية.
- تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك.
- توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في جباية الضرائب وإدارة الموارد المحلية.
- تطوير نظام فعّال لتحويل العائدات الضريبية من الهيئات المحلية وإليها.
- تنمية الاقتصاد المحلي لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال.
- إيجاد نظام فعال لإدارة مرافق خدمات المياه والكهرباء بما ينسجم مع القوانين ذات الصلة.

السياسة العامة (8):
الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن

تستمر الحكومة في عملية تحسين للخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وهي بذلك تسعى أيضاً لنشر الثقافة المؤسسية المرتكزة على الخدمات وتعزيزها، ولتشكل احتياجات المواطنين الأساس الذي يتم البناء عليه لتطوير الخطط وتنفيذها لدى جميع المؤسسات العامة. وستنتهج الحكومة مبدأ الشراكة الكاملة ما بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لضمان توفير وتوصيل الخدمات للمواطنين على نحو متكامل بطريقة توفر المال والجهد، وبما يسمح للمواطنين المتلقين لها من المشاركة في تحديد الطريقة التي تقدم لهم فيها.

ومن هنا تطلق الحكومة برنامج فلسطين للتميز الحكومي المبني على المعايير العالمية في الإدارة الحكومية والذي يكون من مخرجاته إنشاء مركز فلسطين للتميز الحكومي والذي سيكون من بين مهامه توفير منصة دائمة لرفع مستوى الأداء الحكومي وجودة الخدمات وفق المعايير العالمية من خلال الدعم الفني المباشر للدوائر الحكومية وتوظيف التجارب الناجحة وأفضل الممارسات المحلية والعالمية.

سوف تشكل هذه السياسة العامة التي تقوم على تحسين الخدمات العامة المقدمة للمواطنين المرتكز الأسايى الذي يستند إليه إطار النتائج الاستراتيجي الذي تعتمده الحكومة، والذي يحدد معايير جودة الخدمات ومعايير الحصول عليها في خطط وموازنات الوزارات والمؤسسات العامة المعنية، ويُخضعها للمتابعة الحثيثة ويتكفل بتعميمها ونشرها على المواطنين، يعزز ذلك نظام يسمح باستقبال اعتراضات وشكاوى المواطنين ومتابعتها. ويركز الإطار المذكور، بوجه خاص، على توسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الحكومة والارتقاء بها في المناطق الأقل حظًا، ولا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، وذلك على الرغم من العقبات التي تفرضها إسرائيل على الحكومة والمؤسسات الفلسطينية في هذا المجال.

بالرغم من سياسات الاحتلال، فإن البنى التحتية في فلسطين اليوم أفضل مما كانت عليه قبل قيام السلطة. فهناك العديد من المنشآت الاقتصادية الجديدة التي يديرها القطاع الخاص، وهناك تقدم تكنولوجي وتعليمي منافس إقليمياً ودولياً.

ومن أجل تسهيل حصول المواطنين على الخدمات العامة وتسهيل وصولهم إليها، ستعمل الحكومة على تنفيذ عدد من المبادرات، من ضمنها: توسيع نطاق خدماتها الإلكترونية عبر تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية، والتوسع في عدد المراكز التي تقدم الخدمات العامة للمواطنين، وإطلاق مبادرات خلاقة لضمان وصول الخدمات للمواطنين في المناطق النائية والمهمشة. أخيرا فإننا نلتزم بتقديم خدمات اجتماعية نوعية تراعي النوع الاجتماعي وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الأطفال والشيوخ وذوي الإعاقة.

لا يقتصر تقديم الخدمات العامة في فلسطين على الحكومة، بل، وفي إطار من التكاملية، كان دائمًا للشركاء غير الحكوميين دورٌ أساسيٌ في هذا المجال، سواء المنظمات غير الحكومية أو القطاع الخاص أو المؤسسات الدولية على أن يكون هذا التكامل مبنياً على أجندة وطنية متفق عليها بشكل ديمقراطي لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والوصول إلى خدمة التجمعات الفقيرة والمهمشة في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية.

وإننا نتطلع، خلال السنوات الثلاث القادمة، نحو تعزيز الشراكة مع الشركاء غير الحكوميين كافة لتعزيز وتطوير الخدمات التي نقدمها مجتمعين للمواطنين في أماكن تواجدهم كافة. وبهذا تكتمل حلقة الفاعلين الرئيسيين في عملية التنمية التي سيتم التعرض لها لاحقا، والتي تقوم على شراكة استراتيجية بين الحكومة الفلسطينية من جهة والقطاع غير الحكومي من جهة أخرى، بما يشمل القطاع الأهلي والجامعات والقطاع الخاص والمانحين. ومن هنا ضرورة أن يتم ربط عملية الاستثمار والتطوير والدعم بقدرة هذه المؤسسات على خدمة هذا التوجه الإستراتيجي الموحد والمتفق

عليه مع وجود أهمية خاصة لتقييم الأداء لمعرفة مدى نجاح العناقيد في خلق فرص عمل، وجذب الاستثمارات وحجم التصدير من العنقود ومدى الإنجاز المتحقق حسب الخطط المرسومة، ومدى التفاعل بين القطاع الخاص والجامعة والحكومة. ومن هنا أهمية التزام المانحين بالأولويات التي يرسمها العنقود بحيث تساهم المساعدات الدولية في عملية التنمية بدل أن تعزز من حالة التبعية الاقتصادية القائمة، كما يجب التأكد من أن هذه الخطة التنموية لا يرافقها تراكم في الديون الخارجية وزيادة في متأخرات القطاع الخاص ومستحقاته على وزارة المالية الفلسطينية وبالتالي تراكم العجز السنوي.

الإطار (10): السياسة العامة (8)

الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، لا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال.
- إطلاق برنامج فلسطين للتميز الحكومي.
- إطلاق وتفعيل بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها.
- تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

السياسة العامة (9): إصلاح وتطوير قطاع الأراضي

من بين الخدمات العامة التي سيتم التركيز عليها، نظرا لأهميتها، الإصلاح الشامل لنظام إدارة وحوكمة قطاع الأراضي في فلسطين. فمن شأن استكمال عملية تسجيل الأراضي وسجل حقوق الملكية الذي يغطي جميع أنحاء دولة فلسطين، وإنشاء شبكة من مكاتب تسجيل الأراضي التي تغطي جميع أنحاء وطننا، وتطوير نظام وطني لإدارة المعلومات على المستوى المكاني، أن تصون حقوق الملكية للمواطنين، وتحفز الاستثمار، وتوسع دائرة الإقراض العقاري، وتساهم في حل الخلافات الاجتماعية والعائلية المرتبطة بحقوق الإرث والملكية للمواطنين.

ولهذه الغاية، أطلقت الحكومة مبادرة تعنى باستكمال عملية تسجيل الأراضي وحماية الحقوق الشخصية والجماعية للشعب الفلسطيني في كامل أراضي دولة فلسطين، وتمهد هذه المبادرة الطريق أمام إعداد سياسة شاملة لإصلاح وتنظيم قطاع الأراضي ووضعها موضع التنفيذ، بما يشمل الإدارة الفعالة لأراضي الدولة واستخداماتها.

إن الاهتمام بالأراضي بشكل خاص وقطاع الزراعة بشكل عام بما في ذلك توسيع الرقعة المزروعة عبر برنامج استصلاح أراض تموله الحكومة، وتوجيه العمل التعاوني لمساعدة الفلاحين، من شأنه تعزيز صمود الإنسان الفلسطيني على أرضه وتمكينه اقتصاديا وقانونياً وتثبيت حقوق الملكية لأصحاب الأراضي من خلال تحديث تسجيل الأراضي وإجراء المسوح اللازمة لذلك. كما يشمل اهتمام الحكومة الاستغلال الأفضل لأراضي الأوقاف بما يخدم الخطط التنموية للحكومة.

الإطار (11): السياسة العامة (9)

الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- استكمال تسجيل الأراضي وتسوية الأموال غير المنقولة وحماية حقوق ملكيتها.
- رفع كفاءة وفعالية إنجاز معاملات الأراضي وتنظيم السوق العقاري.
- الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة وأراضي الأوقاف.

خامساً: الحكومة الفعالة والبعيدة عن البيروقراطية

ركزت الحكومة، خلال العقد المنصرم، على إنشاء مجموعة متكاملة من مؤسسات الدولة. وفي المقابل، سوف يتحول التركيز مع "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" نحو التأكد من أن الحكومة لا تزاول الأعمال والوظائف المعهودة إليها فحسب، بل تنفذها بفعالية وكفاءة.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته فلسطين من حيث الحكومة الفعالة، إلا أن المجال ما يزال مفتوحًا أمامها لإحراز المزيد من التقدم، فعلى المدى المتوسط، سوف تعمل الحكومة على تعزيز فعالية إدارة الحكم من خلال الارتقاء بمستوى المساءلة والشفافية وتنفيذ الإجراءات الفعالة والناجعة في إدارة المال العام.

السياسة العامة (10):
تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد

تعني المساءلة وجوب خضوع السلطة التنفيذية لرقابة السلطتين التشريعية والقضائية، ووجوب خضوع المسؤولين العموميين للمساءلة أمام المواطنين عن عملهم على صعيد تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات التي تستجيب لاحتياجات المجتمع بعمومه. وتعني الشفافية الوضوح التام حول عملية اتخاذ القرارات والإجراءات الحكومية وطريقة رسم الخطط والسياسات. كما تعني تيسير قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات والامتناع عن حرمانهم من الاطّلاع عليها، إلا في حالات تتعلق بالأمن القومي.

وبما أنه لا يمكن توقع أو معرفة جميع الإجراءات التي ينفذها المسؤولون العموميون أو المطالب التي توجّه إليهم، تقتضي الضرورة من هؤلاء المسؤولين ممارسة أعمالهم ضمن إطار أخلاقي في جميع الأوقات.

وفي الواقع، تقوم الحكومة الشفافة والمنفتحة، في أساسها، على تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات وإطلاعهم عليها بموجب القانون. وسوف تعمل الحكومة على

تطوير قانون فعال يضمن حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات.

وتشكل الرقابة الخارجية والداخلية الدرع الواقي الأساسي الذي يحول دون ارتكاب الأعمال التي يشوبها الفساد وهدر المال العام. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة العمل على مساندة الدور المحوري الذي يضطلع به ديوان الرقابة المالية والإدارية في الكشف عن إساءة استخدام المال العام وإنفاقه على نحو يفتقر إلى الكفاءة. وفضلاً عن ذلك، يجب تعزيز قدرات وحدات الرقابة الداخلية في مؤسسات الحكومة ووزاراتها وتقويتها وتعزيز صلاحياتها.

الإطار (12): السياسة العامة (10)

تعزيز النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل الحكومة.
- ضمان الحق في الوصول للمعلومات.
- تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية.

السياسة العامة (11):

تعزيز كفاءة المؤسسات العامة

سوف تنفذ الحكومة نظام الإدارة القائمة على النتائج في جميع وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها. ومن شأن هذا النظام أن يوفر للمواطنين والأطراف المعنية نطاقًا واسعًا من المعلومات حول أداء الحكومة. وفي هذا السياق، سوف تصمم الحكومة الإجراءات الكفيلة بإعداد السياسات العامة التي تستند إلى الأدلة وإطار النتائج الإستراتيجي وتضعها موضع التنفيذ.

ولا تزال الحكومة تُعبّر عن التزامها بدمج إجراءات إعداد الخطط وتحضير الموازنات، والذي يشكل محورًا أساسيًا من محاور نظام الإدارة القائمة على النتائج، وهو التزام حرصت على ضمانه في جميع الخطط الوطنية التي أصدرتها منذ عام 2008. ومع ذلك، تُعتبر إجراءات إعداد "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" استمرارًا للجهود السابقة التي يجري فيها إعداد الخطط القطاعية وعبر القطاعية والموازنات متوسطة الأمد الخاصة بالوزارات والمؤسسات الحكومية على أساس التنبؤات والافتراضات والسقوف المالية نفسها.

وسوف نواصل المساعي التي نبذلها في سبيل دمج إجراءات إعداد الخطط وتحضير الموازنات من خلال التحديثات السنوية التي نجريها على "الخطة الوطنية للتنمية".

كما تسعى الحكومة لاستئناف مراجعة عمل ومهام وأداء الهيئات الوطنية المستقلة وإلغاء غير الضروري منها، ودمج المتشابه والمتداخل منها، ومراجعة مرجعيات هذه المؤسسات بما لا يفصلها عن الوزارات التابعة لها.

إننا على قناعة بأنه لا يمكن الارتقاء بالأداء فقط من خلال النهوض بإجراءات إعداد الخطط وتحضير الموازنات وإدارة الأداء. فبالقدر ذاته من الأهمية، تعتمد نوعية النتائج على مستوى المهنية والقدرات التي يتحلى بها قطاع الخدمة المدنية، إلى جانب إسناده بإجراءات فعالة وناجعة تعنى بإدارة موارده البشرية وتطويرها. ومن شأن تطبيق مدونة لقواعد السلوك والأخلاق المهنية، وتطبيقها في قطاع الخدمة المدنية في فلسطين أن يشكل القاعدة المؤسسية التي ترتكز عليها الحكومة في احتكامها للمعايير الأخلاقية في عملها.

ولا يمكننا أن نحقق الاستفادة المثلى من قدرات قطاع الخدمة المدنية في فلسطين إلا إذا وفرنا كل فرصة متاحة للنساء لتمكينهن من إطلاق أقصى طاقاتهن وقدراتهن. ولكي نحقق هذه الغاية، ينبغي لنا أن نزيل العقبات التي تحول دون توظيف النساء وترقيتهن وإبقائهن على رأس عملهن، وعلى وجه الخصوص، يجب ضمان قدرة النساء على بلوغ المناصب الوظيفية الرفيعة والمواقع المهمة في دوائر صنع القرار. وعلى الرغم من أن التمثيل العام للمرأة في قطاع الخدمة المدنية الفلسطيني يُعدّ مبشرًا (45%)، ينبغي العمل على زيادة عدد الوظائف العليا التي تتقلدها النساء، والتي تقف نسبتها الآن عند حدود 12%.

ومن اللافت للنظر أن مشاركة المرأة في سوق العمل لم تتعد 20% حسب إحصاءات 2019. ومن اللافت للنظر أيضاً أنه كلما زاد تأهيلها العلمي انخفضت قدرتها في الحصول على فرصة عمل، وهذا عكس النمط التشغيلي العالمي. والسبب قد يكون

نمط التفكير المجتمعي الذي يقصر المناصب العليا على الرجال، ولا يفسح المجال للمرأة في المنافسة على هذه المناصب، خاصة في أعمال القطاع الخاص والإدارات الوسطى في القطاع العام.

وعليه من الضروري أن تراعى احتياجات الشباب والنساء بحيث يجدون في الحكومة وبرامجها ما يدعم تمكينهم لتحقيق مشاريعهم الريادية واندماجهم في سوق العمل. من المهم مراجعة أسس التوظيف والترقيات في الدولة بطريقة جدية بحيث تكون مبنية على أسس من الكفاءة والشفافية، وتساهم في سد الفجوة الموجودة في تثميل النساء في سوق العمل وفي القطاع الحكومي، خاصة في المناصب القيادية. سنحرص على تقييم السياسات الحكومية من ناحية الآثار التي تفرزها على النساء والفتيات والشباب، ومدى إسهام هذه السياسات في تعزيز مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء فرصة للشباب. وفي هذا المقام، سنعمل على تعزيز وتنفيذ استراتيجية دمج النوع الاجتماعي وتمكين الشباب، وتوفير الأدوات اللازمة للتأكد من دمج مبادئ المساواة بين الجنسين وإدراجها ضمن السياسات العامة ومشاريع القوانين والإجراءات المعتمدة في إعداد الخطط والموازنات ذات الصلة، بالإضافة لتمكين الشباب ومنحهم الفرص اللازمة لتنفيذ برامجهم وأفكارهم الريادية.

الإطار (13): السياسة العامة (11)

تعزيز كفاءة المؤسسات العامة

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- مأسسة الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي في قطاع الخدمة المدنية.
- إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات.
- تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.
- تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.
- إدماج النوع الاجتماعي والقضايا عبر القطاعية في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها.

السياسة العامة (12):
كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة

تشير "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" إلى التحديات المالية العميقة التي تواجه فلسطين بفعل الاستعمار الاستيطاني والتقليصات الحادة التي طرأت على المساعدات الخارجية التي تتلقاها. وفي هذا المقام، ينبغي، في المدى المتوسط، الإقدام على خيارات صعبة لإعادة فلسطين إلى مسار الاستدامة المالية، وينبغي للحكومة، لكي تحقق هذه الغاية على نحو فعال، الارتقاء بمستوى ونوعية إدارة المال العام. ولتحقيق ذلك، قد تشمل المجالات التي تركز عليها الحكومة إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسة المالية، وإدارة الدين العام، والمشتريات. وبصورة عامة، يجب على قطاع الخدمة المدنية امتلاك القدرات اللازمة لتزويد صناع القرار بالسياسات والخيارات المستندة إلى الأدلة، التي تأخذ الآثار المالية المحتملة المترتبة عليها بعين الاعتبار. فبهذه الطريقة، ستتمكن الحكومة من الخروج بقرارات سياساتية مدروسة بشأن تصويب أوضاع القصور المالي وتطوير آليات تحصيل الإيرادات وضبط النفقات والتقليل من المتأخرات.

ولا يزال نظام التقاعد العام يواجه تحديات مالية، ولإعادته إلى مسار مستدام، فإن الحكومة ستتخذ إجراءات تضمن تقديم مساهمات دورية، وتقليص نسبة المتأخرات، وإدخال التغييرات اللازمة على شكل النظام.

لقد جرى بناء مؤسساتنا العامة لتكون قادرة على تنفيذ جميع الوظائف المفترضة للحكومة، وقد قطعنا شوطا هاما لتحقيق هذا الهدف. والآن، فإن خطوتنا التالية هي إعادة تشكيل مؤسساتنا العامة لتنتقل من التركيز على الجوانب الإدارية إلى التركيز في أعمالها على تطوير خدماتها وتقديمها للمواطنين بكفاءة وفعالية.

من جهتها، تعتمد هيئات الحكم المحلي اعتمادًا متزايدًا على الإيرادات التي تحصّلها من توزيع خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات العامة،

وهو ما أدى إلى وجود مشكلة "صافي الإقراض" في الحالات التي لا تسدد فيها هيئات الحكم المحلي الأثمان المترتبة عليها في الوقت المطلوب، وبالتالي تلجأ إسرائيل إلى اقتطاع قيمة الفواتير المتأخرة والغرامات المقترنة بها من تحويلات العائدات الضريبية المستحقة لفلسطين. ولمعالجة هذه المشكلة وللارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها للتجمعات السكانية الفلسطينية، ستعمل الحكومة على إعادة هيكلة الخدمات العامة وتنظيمها على نحو أفضل، مع إيلاء الأولوية لقطاعيّ الكهرباء والماء. ومن شأن هذا التدبير أن يكمل الإجراءات التي ترعاها الحكومة وتنفذها على صعيد إصلاح قطاع الحكم المحلي والإجراءات المالية المتبادلة بين هيئات الحكم المحلي والحكومة.

كما قامت الحكومة الفلسطينية باقرار إنشاء بنك حكومي (بنك الاستقلال للتنمية والاستثمار) يكون من بين مهامه تقديم القروض والخدمات التمويلية لأسر الشهداء وذوي الأسرى والأسرى المحررين وتقديم خدمات تحويل الراتب وإصدار بطاقات الصراف الآلي لتقديم خدمات مالية للمستفيدين، وذلك على ضوء التهديدات الإسرائيلية المستمرة للبنوك العاملة بإيقاع عقوبات مالية عليها في حال استمرارها بالتعامل مالياً مع الأسرى الفلسطينيين وعائلاتهم.

الإطار (14): السياسة العامة (12)

كفاءة وفعالية إدارة الموارد المتاحة

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية، مع التركيز على تطوير السياسة المالية الكلية، وإدارة الدين العام وترشيد النفقات.
- تعزيز نظام الشراء العام بما يضمن الشفافية والمساءلة.
- زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل، وحشد الدعم الخارجي.
- إصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام.
- إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات الإقليمية للمياه والكهرباء.
- تحسين وترشيد إدارة المرافق العامة وتأهيلها.

المحور الثالث: التنمية المستدامة

يشتمل المحور الثالث من "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال"، وهو محور التنمية المستدامة، على غالبية أجندة الإصلاح التي تعتمدها دولة فلسطين، ومن المقرر تنفيذ هذا المحور من خلال خمس أولويات وطنية وإحدى وعشرين سياسة وطنية عامة.

المحور الثالث: التنمية المستدامة	
الأولويات	السياسات العامة
6. الانفكاك الاقتصادي والتنمية بالعناقيد	13. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد 14. توفير فرص عمل لائقة للجميع 15. توفير بيئة استثمارية ملائمة 16. تعزيز الصناعة الفلسطينية
7. القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية	17. الحد من الفقر متعدد الأبعاد 18. توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين 19. تعزيز وصول المواطنين للعدالة 20. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 21. تمكين الشباب
8. التعليم الجيد حق للجميع	22. تحسين التعليم المبكر لأطفالنا 23. تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم 24. تعزيز النشأة السوية للطلبة 25. تحسين جودة التعليم العام 26. تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل
9. تحقيق التغطية الصحية الشاملة	27. توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية 28. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته
10. مجتمع متماسك قادر على الصمود والتنمية	29. توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون 30. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية 31. ضمان استدامة البيئة 32. النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية 33. الهوية والتراث الثقافي مرتكزان على الرواية الفلسطينية

ترتبط التنمية المستدامة ارتباطًا وثيقًا بالاستقلال السيايسى والاقتصادي، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة المدى في ظل استمرار إسرائيل بالسيطرة على أرضنا ومواردنا الطبيعية واستغلالها، وفي ظل استمرارها في اشتراط حصولنا على تصاريح لتطوير الأعمال واستيراد المنتجات، وتطوير البنية التحتية الضرورية، ولا سيما في المناطق المهمشة والمهددة من الاحتلال، وهو ما يعطل الجهود التي نبذلها للتقدم.

وكذلك الحال فإن التنمية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أثر حالة التشرذم التي يعيشها مجتمعنا بفعل السياسات والإجراءات التي تفرضها إسرائيل علينا. فشبابنا قلقون على مستقبلهم وتساورهم الشكوك في إمكانية تحقيق تطلعاتهم إلى العيش في وطن حر. وما دام الاستعمار جاثمًا على أرضنا، فإنه لا يمكن تحقيق حلول مستدامة للتحديات التنموية التي نواجهها.

على الرغم من ذلك، لا بد لنا من السير قدما في تطوير مجتمعنا. ولهذا عملنا على تصميم استراتيجياتنا القطاعية بطريقة تسمح بالمزاوجة ما بين الارتقاء بتقديم الخدمات وجودتها لتحسين حياة المواطنين وتدعيم صمودهم، وما بين السياسات التي لا يمكن تنفيذها إلا بزوال الاحتلال الإسرائيلي عن أرضنا. وفي هذا السياق، بينما ركز المحوران الأول والثاني من هذه الخطة على إجراءات الإصلاح التي تنفذها الحكومة على مستوى الوطن وعلى مستوى وزاراتها ومؤسساتها وأجهزتها، يركز المحور الثالث على غالبية التدخلات السياساتية التي سننفذها في كل قطاع من القطاعات من خلال التنمية المستدامة بنموذج التنمية بالعناقيد في ظل عدم ملاءمة نظريات التنمية المعروفة كون فلسطين ما زالت تخوض الصراع من أجل الاستقلال والتحرر وكون سياسة إسرائيل تهدف إلى إبقاء هامش التنمية المتاح ضئيلا، بحيث لا يزول الاحتلال ولا تنهار السلطة.

ومن هنا لابد من منهج وطني اقتصادي سيايسى يكون هدفه التحرر وبناء الدولة المستقلة ذات السيادة، على كامل حدود عام 1967، وضمن الاستراتيجية الوطنية الشاملة.

أما التنمية بالعناقيد فهو نموذج يستحق العناية والتطبيق. فبالإضافة لتقوية المنتج المحلي فإن التنمية بالعناقيد تخدم الأهداف الوطنية في الحفاظ على الأرض ومنع مصادرتها أو الاستيطان فوقها بما يخلق فرص عمل ويعطي ميزة تنافسية لكل محافظة من المحافظات الفلسطينية ويجعل التعامل فيما بينها أساس النجاح لتحقيق الانفكاك التدريجي من الاقتصاد الإسرائيلي نحو التحرر والاستقلال الوطني.

فواقع الاحتلال وسياساته الاستعمارية الاستيطانية يجعل أي محاولات لتحقيق التنمية مَهمّة شبه مستحيلة. فتجربة السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها وعملها ضمن إطار اتفاقيات أوسلو، عززت الفرضية التي تقول إن التنمية تحت الاحتلال صعبة المنال. ولهذا فإن الخطة الوطنية هذه تنطلق من ضرورة العمل على إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي الفلسطيني وتغيير أدوات القوة المحركة للتنمية وتحويل نمطها استنادا إلى الدروس والعبر المستقاة من الواقع الجديد المتمثل في احتلال مديد وواقع استعمار استيطاني يزداد خطراً باستمرار.

فالتبعية الاقتصادية لإسرائيل، وإن كانت واقعا لا يمكن إنكاره، إلا أنها في الوقت نفسه تبعية إجبارية وليست اختيارية. تبعية مفروضة بقوة سلاح الاحتلال وعدوانه وإجراءاته الأمنية والاقتصادية التعسفية. وإلى حين أن ينتهي الاحتلال عسكريا وسياسيا، لا بد من الانفكاك التدريجي من تلك التبعية من خلال تعزيز المنتوج الوطني كماً ونوعاً وتعزيز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وتحفيز الإنتاج والتجارة، ووقف النزيف المالي المترتب على التسريبات الضريبية والمالية إلى الخزينة الإسرائيلية.

إذا كان الانفكاك عن الاحتلال هو العنوان الأول للبرنامج الاقتصادي، فإنّ العنوان الثاني، هو تعديل النموذج الاقتصادي الفلسطيني، وهذا يستند إلى صنع تحول في مخرجات النظام التعليمي، وطبيعة المُلكّية في المجتمع، وطبيعة الوظائف وفرص العَمَل.

سادساً: الانفكاك الاقتصادي والتنمية بالعناقيد

في ظل استمرار حالة الاستعمار على فلسطين، ينبغي أن توازن سياساتنا الاقتصادية بين توفير فرص العمل بشكل فوري، كضرورة ملحة، وبين إرساء قواعد اقتصاد وطني مستقل وقائم على التنافس في المرحلة التي تعقب انتهاء الاحتلال، وهما هدفان مترابطان ويعزز كل منهما الآخر.

فمن شأن إطلاق حملة وطنية لتعزيز المنتجات الوطنية توفير فرص عمل وزيادة حصة المنتج الوطني من الاستهلاك المحلي في الوقت الحاضر، وفي الوقت نفسه بناء القاعدة اللازمة للصناعات التصديرية في المستقبل خاصة مع الدول العربية المجاورة.

كما أن إزالة عوائق الإجراءات المرهقة، وتأمين الدعم المطلوب لتأسيس الشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر سيسهم في دعم القطاع الخاص سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. بما يشمل تلك المبادرات اللازمة لتعزيز علاقة فلسطين المباشرة مع باقي الدول، خاصة في مجالات الاستيراد المباشر دون أن يلحق ضررا بالمنتج المحلي. مع التركيز على عمقنا العربي وتعزيز التشابك تجاريا واقتصاديا معها مستفيدين من الهامش الضيق الذي تتيحه الاتفاقيات الاقتصادية السارية والتي لم يتم استغلالها حتى الآن بطريقة كافية، مثلا في استيراد سلع أساسية كالبترول من الدول العربية المجاورة.

ولضمان المستقبل المشترك والعادل لجميع أبناء شعبنا، فإنه يتوجب علينا العمل على جسر الفجوة التنموية القائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يتطلب منا البدء بإعادة بناء القاعدة الصناعية وتطويرها في قطاع غزة على طريق بناء اقتصاد وطني فلسطيني نشط وتتكامل مكوناته في المستقبل.

السياسة العامة (13):
بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد

إن مفهوم التنمية بالعناقيد يعني تحزيم الجغرافيا الفلسطينية وما عليها من نشاط اقتصادي ومؤسساتي وتعليمي وغيره في عناقيد مترابطة أفقياً وعمودياً ومتشابكة مع بقية العناقيد الأخرى على أساس من الاختصاص في العنقود الواحد والتعاون والتكامل مع العناقيد الأخرى، من أجل الوصول إلى الهدف الوطني العام ومساهمة الجميع في تحقيقه بمشاركة جميع شركاء التنمية وهم القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأهلي والجامعات والمانحون.

هذا من شأنه أن يخلق التوازن المطلوب لخلق تنمية شاملة بين مختلف مناطق وشرائح الشعب الفلسطيني مع التركيز على التمدد الأفقي لتغطية مختلف مناطق الجغرافيا الفلسطينية وليس حصرها عمودياً في منطقة واحدة. كما أن التنمية المناطقية تمكننا من التركيز على بعض المناطق بحيث يتم استغلال الفرص المتاحة فيها مثل الأغوار الفلسطينية والمنحدرات الشرقية والمناطق الجبلية ومنطقة الساحل في قطاع غزة. كذلك الأمر يمكن لهذه التنمية المناطقية توفير الغطاء اللازم للتعامل بطريقة مختلفة مع مدينة القدس، بما يعزز دورها كعاصمة مستقبلية لدولة فلسطين.

كما أن هذا النموذج يساعد في تقليص الفجوات بين مختلف المناطق الفلسطينية من خلال فتح المناطق الريفية، وقطاع غزة والقدس للاستثمارات الجديدة والموجهة، سواء أكانت زراعية أم صناعية أم سياحية، وتوفير التسهيلات المالية والقروض الميسرة لتلك المناطق. ومن هنا أهمية ودور القطاع المالي في إسناد التنمية الاقتصادية الشاملة بالإضافة للبنية التحتية الضرورية لتوفير بيئة اقتصادية مناسبة.

الإطار (15): السياسة العامة (13)

بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني المرتكزة على التنمية بالعناقيد

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على العناقيد الصناعية والزراعية والسياحية.
- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- تطوير الصادرات وتوسيع نطاق تبادل التجارة العالمية لا سيما مع المحيط العربي.
- تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، والمناطق الصناعية، وشبكات النقل والمواصلات والمياه والكهرباء والاتصالات).
- تعزيز دور القطاع المالي في إسناد التنمية الاقتصادية الشاملة.
- جسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.

السياسة العامة (14):
توفير فرص عمل لائقة للجميع

بالإضافة لتعزيز التنمية المتوازنة مناطقيا وتعزيز الانفتاح نحو عمقنا العربي اقتصاديا، فإن نموذج التنمية تقاس قوته وديناميكيته في مدى قدرته على تحفيز الاقتصاد وخلق فرص عمل بحيث تعزز صمود الفلسطينيين في أرضهم وتخفف من إمكانية هروب الكفاءات، دون أن يعني ذلك انغلاقنا أو تحفظنا حول فتح سوق العمل. وهذا يقتضي أيضا توجيه الاستثمارات نحو القطاعات المولدة للعمالة وتلبية الاحتياجات المحلية والأساسية.

ومن هنا أهمية الشراكة بين القطاعين والخاص من أجل خلق تحول اقتصادي مطلوب وضروري بالرغم من التشوهات الموجودة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الاحتلال والسياسات الاستعمارية التي مارستها إسرائيل وما زالت تجاه السوق الفلسطيني الذي جعلته تابعا لها، ويقوم على اقتصاد خدماتي أكثر منه إنتاجي، والاعتماد على الأيدي العاملة أكثر منها على الأيدي الماهرة والمتخصصة.

الإطار (16): السياسة العامة (14)

توفير فرص عمل لائقة للجميع

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص.
- اعتماد إجراءات تُعنى بالإسراع في تمكين الخريجين من كلا الجنسين من إطلاق مشاريعهم الخاصة والريادية.
- إنفاذ القوانين ذات العلاقة لضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية.

السياسة العامة (15):
توفير بيئة استثمارية ملائمة

إن النموذج الجديد للتنمية يأخذ الواقع الاقتصادي المحلي على محمل الجد. وعليه سيتم التركيز على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعائلية والتي تشكل الجزء الأكبر من المشاريع في فلسطين. كما تهتم الحكومة بتنظيم الأسواق غير الرسمية والتعاونيات مع التركيز على تنظيمها وحوكمتها. كما يجب خلق بيئة تشريعية وقانونية داعمة للاستثمار والأعمال بحيث تساهم في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة.

كما تولي "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" أهمية خاصة للتطور التكنولوجي والإنترنت في عملية التنمية وفي تطوير الاقتصاد الرقمي. وهنا لا بد من حملة دولية تساعدنا في تجاوز المعيقات الاسرائيلية المتعلقة باستخدامات "الأجيال المتعاقبة" من تكنولوجيا الاتصالات. كما أن هذا يقتضي محاربة القرصنة وتعزيز الأمن في مجال تكنولوجيا المعلومات والإنترنت.

الإطار (17): السياسة العامة (15)

توفير فرص عمل لائقة للجميع

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دعم وتشجيع الاقتصاد والصناعات الرقمية وتعزيز المحتوى الرقمي.
- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد للجمعيات التعاونية ودعمها وتوسيع قاعدتها وتطويرها.
- توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال والتنمية الاقتصادية الشاملة.
- توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة للتطوير والتنمية الاقتصادية الشاملة.
- تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات من الهيمنة والقرصنة، وتعزيز الأمن السيبراني.

السياسة العامة (16):
تعزيز الصناعة الفلسطينية

إن عملية الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال تقتضي تعزيز الصناعة الوطنية ودعم المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية بحيث يكون للمنتج الفلسطيني مكانته المناسبة للسوق المحلي. إذ لا يمكن أن يترك للسوق رسم ملامح الاقتصاد الوطني، ومن هنا ضرورة توجيه الاقتصاد نحو القطاعات المنتجة خاصة الزراعة والصناعة وتطوير المنافع العامة وخدمات المواطنين. حيث لا يمكن للانفكاك أن يتم بدون توفير البدائل الوطنية المنافسة مع البضائع الإسرائيلية والمنافسة دولياً. وهذا يقتضي بناء القطاعات الإنتاجية في بعض المناطق وليس فقط القطاعات الخدماتية.

الإطار (18): السياسة العامة (16)

تعزيز الصناعة الفلسطينية

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية.
- زيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي.
- إعادة بناء القطاعات الإنتاجية لا سيما في المحافظات الجنوبية.
- تطوير وتنفيذ العناقيد الصناعية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال.

سابعاً: القانون فوق الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية

ينبغي النظر إلى العدالة الاجتماعية وسيادة القانون في دولة فلسطين من منظور شعب حرم من أبسط مقومات العدالة الاجتماعية. فبالرغم من أن دولة فلسطين ما زالت ترزح تحت الاستعمار، إلا أنها مطالبة بالإيفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها بتأمين حرياتهم الأساسية، وضمان حقوق الإنسان والعدالة والمساواة لهم، وتوفير الفرص وحماية الفئات المهمشة والمعوزة. لقد انضمت دولة فلسطين، منذ عام 2011، إلى أكثر من مئة معاهدة واتفاقية دولية، تنص العديد منها على وجوب مراعاة حقوق الإنسان وتفرض التزامات ومسؤوليات على الدول الموقعة عليها. ومن موقعها، تلتزم حكومة دولة فلسطين بمسؤولياتها تجاه هذه المعاهدات والاتفاقيات وتلتزم بتنفيذها نصًا وروحًا. وعلى الرغم من استمرار استعمار إسرائيل لأرضنا، فإننا ملتزمون بإيجاد السبل والإستراتيجيات التي تمكننا من القضاء على الفقر، وتضمن المساواة بين مواطنينا في حصولهم على الخدمات الأساسية، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، مع الاهتمام بمراعاة قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في السياسات الوطنية والقطاعية كافة، والتأكد من أن شبابنا ينظرون إلى المستقبل ليس من منظور اليأس والإحباط، بل من منظور الأمل بحياة حرة كريمة وزاخرة بالعطاء.

السياسة العامة (17):
الحد من الفقر متعدد الأبعاد

بالرغم من الخطط التنموية المختلفة، ما زالت نسبة الفقر مرتفعة وكذلك نسبة البطالة. ومن بين أسباب ذلك، بالإضافة للاحتلال وممارساته، أن برامج الفقر والبطالة لم تكن مرتبطة بتطوير الاقتصاد الوطني وقطاعاته الإنتاجية بما يخلق فرص عمل ويكافح الفقر.

ومن اللافت للنظر أن مشاركة المرأة في سوق العمل، بالاضافة إلى أنها ما زالت محدودة، إلا أنه يلاحظ بأنه كلما زاد تأهيلها العلمي انخفضت قدرتها في الحصول على فرصة عمل وهذا عكس النمط التشغيلي العالمي.

لذا فإنه من الضروري أن يتم تطوير برامج تمكن الفئات الفقيرة والمهمشة اقتصاديا، على أن تراعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية احتياجات تلك الفئات المهمشة والفقيرة وتوفر لهم احتياجاتهم لحياة كريمة وتساهم في عملية إدماجهم اجتماعيا واقتصادياً.

الإطار (19): السياسة العامة (17)

الحد من الفقر متعدد الأبعاد

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- ضمان حد أدنى من الدخل للفقراء عن طريق المساعدات الاجتماعية.
- تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة.
- مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة.
- الإدماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة: (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين).
- توفير الخدمات الأساسية بما يحقق الحياة الكريمة للأسر الفقيرة.

السياسة العامة (18):
توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة

إن التنمية المقصودة تقوم أيضاً على أساس متين من الخدمات الاجتماعية النوعية التي تراعي النوع الاجتماعي وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة. ومن هنا أهمية إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي بشكل خاص وتطوير المسؤولية الاجتماعية بشكل عام. كما أنه من الضروري توسيع حلقة الحوار المجتمعي حول قضايا الشأن العام.

الإطار (20): السياسة العامة (18)

الحد من الفقر متعدد الأبعاد

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير نظم وأرضية حماية اجتماعية ملائمة وتدرجية وإعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي.
- تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها.
- تعزيز ومأسسة وتوسيع قاعدة الحوار الاجتماعي.

السياسة العامة (19):
تعزيز وصول المواطنين للعدالة

فلسطين تلتزم باحترام حقوق الإنسان وحرياته، ولهذا فهي تهتم ببناء المؤسسات وضمان فعالية النظام القضائي ومصداقيته من جهة، بالإضافة للقيام بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة. وبهذا فإن التنمية تقوم على تعزيز تطبيق القانون وضمان حقوق الجميع دون تمييز وأن يكون في مقدور الضعفاء الاحتماء في ظل القانون الذي هو للجميع وعلى الجميع، وهو مستقل ويضمن العدالة.

الإطار (21): السياسة العامة (19)

الحد من الفقر متعدد الأبعاد

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها.
- ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته.
- ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية.
- الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث.
- تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة.

السياسة العامة (20):
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

لقد عبرت فلسطين عن التزامها دوليا ودستوريا بمنع كافة مظاهر التمييز ضد المرأة ومحاربة كافة أشكال العنف الموجه ضدها. كما تطمح فلسطين لإزالة كافة العوائق التي تحول دون مشاركة كاملة للنساء في عملية التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.

الإطار (22): السياسة العامة (20)

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن.
- إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.

السياسة العامة (21):
تمكين الشباب

الحكومة هي أحد المشغلين الرئيسيين في فلسطين في ظل محدودية سوق العمل. لكن مساهمة الحكومة تتجاوز التوظيف لتصل إلى دعم المشاريع الريادية للشباب من كلا الجنسين الذين لا حدود لإبداعهم. كما أن الشباب هم الشريحة الأوسع في المجتمع الفلسطيني وهذا يقتضي تشجيعهم لأخذ دورهم القيادي في المجتمع وتشجيع عملهم التطوعي من أجل تعزيز الارتباط بالوطن والأرض والمؤسسات. هذا وقد أعلنت الحكومة أن عام 2020 عام الشباب وطرحت مبادرات عديدة تساعد في تحقيق التدخلات السياساتية التالية.

الإطار (23): السياسة العامة (21)

تمكين الشباب

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة واتخاذ القرار.
- توفير فرص عمل ملائمة للشباب.
- دعم مبادرات الشباب الريادية.

ثامناً: التعليم الجيد حق للجميع

تنبع أولوية "التعليم الجيد حق للجميع" من الالتزام طويل الأمد الذي تبديه الحكومة تجاه ضمان نوعية التعليم وجودته. فمنذ عام 2000، تسجل دولة فلسطين إنجازات لا يمكن إغفالها في توسيع نطاق الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في أوساط شعبها. وبفضل هذه المساعي، ارتفعت نسبة معرفة القراءة والكتابة من 89% إلى 97%، وارتفعت معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي لكلا الجنسين، وتضاعف عدد رياض الأطفال وارتفع عدد الملتحقين بها. كما وصل عدد الطلبة في الغرفة الصفية الواحدة في المحافظات الشمالية إلى 26.4 طالبًا وطالبة، وإلى 39.3 في المحافظات الجنوبية.

ولا يزال التحصيل التعليمي لمرحلة ما بعد الثانوية يشهد تحسنًا مطردًا لا سيما للإناث، حيث ارتفعت نسبة الإناث الحاصلات على تعليم أكثر من ثانوي من 8% في عام 2000 إلى 18.4% في عام 2015. وسوف تركز الحكومة، وهي تتطلع إلى المستقبل وتعمل على توفير التعليم للجميع، على الحفاظ على معدلات الالتحاق الحالية في التعليم لكلا الجنسين وتحسينها لا سيما في التعليم الثانوي وبجميع مساراته، وخلق التوازن في الالتحاق بينها. في الوقت ذاته، ستركز على التحول نحو النوعية والتخصص في التعليم.

وفي هذا المجال، ينبغي العمل على تحديث المناهج التعليمية، وإدراج الرقمنة فيها، ورفع مستوى المعايير المراعاة في العملية التعليمية، بما في ذلك التعليم الرقمي. ويشكل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ميدانًا جديدًا يتيح لنا بناء القاعدة الصلبة والمتينة التي نرتكز عليها في التعلم والإبداع. ويجب ربط مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني ومؤسسات التعليم العالي ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل، والاستمرار في تأهيل المعلمين وتدريبهم. كما يجب العمل على رفع مستوى القدرات وتطويرها في مجال البحث العملي.

وفي الواقع، لا تقع المسؤولية عن نوعية التعليم وجودته على عاتق الدولة بصفة حصرية، فما يزيد على 30% من المعلمين الفلسطينيين يعملون، وحوالي نصف مليون طالب يدرسون، في المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) أو في المدارس الخاصة. وبناءً على ذلك، ينبغي أن تستند إستراتيجية قطاع التعليم إلى عملية تشاركية تضمن الاتساق والتكامل والتمايز بين جميع المؤسسات التعليمية.

وتهدف الحكومة إلى توفير مشاريع للشباب، في مجالات الزراعة، والحرف، والبرمجة والتطبيقات الإلكترونية، والتحول في التعليم، جزئياً، نحو التعليم المهني. وهذا كله من شأنه أن يحقق مجموعة أهداف: أولها، الارتقاء بالتعليم المجرد، الفلسفة، والعلوم الإنسانية، والاجتماعية، بجعلها أكثر تخصصاً، وأقل جماهيرية، ما يعزز نوعية التعليم في هذه المجالات، ويقلل من الضغط على سوق العمل فيها، ما يعطي الفرصة للكفاءات النوعية فيها. ثانيا، زيادة عدد العاملين في مشاريع ذاتية، ومهنية، مختلفة. ثالثا، يؤدي تغيير نمط ملكية أماكن العمل ومصادر الدخل، لزيادة تمكين الأفراد، وحريتهم بعيداً عن الارتباط بالوظيفة العامة، أو المانح الخارجي، أو عجلة الاقتصاد الإسرائيلية.

السياسة العامة (22):
تحسين التعليم المبكر لأطفالنا

إن فلسطين تحتاج إلى نظام موحد لرياض الأطفال، وتوسيع نطاق التعليم قبل المدرسي وإتاحة الرعاية المبكرة للجميع وخصوصا الأقل حظاً، بما يشمل إضافة صف تمهيدي إضافي في بعض المدارس الحكومية في المناطق المهمشة.

الإطار (24): السياسة العامة (22)

تحسين التعليم المبكر لأطفالنا

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع.
- توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي المتاح للجميع وخصوصاً للفئات الأقل حظاً.
- تطوير منظومة التعليم قبل المدرسي (رياض الأطفال) والارتقاء بمستواها استنادا إلى المعايير العالمية والوطنية المعتمدة.

السياسة العامة (23):
تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم

تقوم سياسات الحكومة في التعليم بالأساس على جعل البيئة المدرسية أكثر أمنا ودعما وتحفيزا لتفجير الطاقات الكامنة لدى أجيال المستقبل. ويكون ذلك أولا من خلال تطوير المرافق المدرسية وتحديث الأبنية بما في ذلك في مدارس القدس بالإضافة إلى إعادة النظر في منهجيات وأساليب التعليم بحيث تكون أكثر إدماجا ومراعاة للفروق الفردية وتعتمد بشكل كبير على مشاركة الطلبة أنفسهم في العملية التعليمية. وهذا يقتضي أن يكون الوصول لفرص التعليم أكثر عدالة بحيث لا يحرم أي شخص من التعليم خاصة من المناطق والفئات المهمشة.

الإطار (25): السياسة العامة (23)

تحسين التعليم المبكر لأطفالنا

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير المرافق المدرسية بكل مكوناتها طبقا للمعايير المعتمدة، والاهتمام الخاص بتطوير وتحديث الأبنية والمرافق المدرسية في القدس.
- تبني منهجيات وأساليب تعليم أكثر إدماجا وأكثر مراعاة للفروق الفردية.
- جعل البيئة المدرسية أكثر أمنا ودعما وتحفيزا، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللائق للطلبة.
- ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة.
- تشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج التعلم مدى الحياة للشباب والكبار.

السياسة العامة (24):
تعزيز النشأة السوية للطلبة

تتجاوز عملية التعليم المنظور الضيق للدراسة الصفية، وبهذا تولي هذه الخطة اهتماما خاصا بصحة الطلبة بمفهومها الشمولي، وتعزيز مشاركة الطلبة الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية وتعلمهم للمهارات الحياتية اللازمة لصقل شخصيتهم بجوانبها المختلفة، بما يشمل أيضاً التركيز على القيم الأخلاقية والإنسانية وتجذير الانتماء والوعي بالرواية الفلسطينية.

الإطار (26): السياسة العامة (24)

تحسين التعليم المبكر لأطفالنا

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تجذير الانتماء والوعي بالرواية الفلسطينية.
- التركيز على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقيمية والأخلاقية والإنسانية بما يتناسب والفئات العمرية.
- الاعتناء بالصحة الشمولية للطلبة، والاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والثقافية على أنواعها.
- تعزيز المشاركة الطلابية الفاعلة في الحياة المدرسية والمجتمعية.
- التركيز اللائق على المهارات الحياتية وصقل شخصية الطالب بمختلف جوانبها.

السياسة العامة (25):

تحسين جودة التعليم العام

من الضرورة بمكان مراجعة المنهاج التعليمي بشكل جدي، فهذا ضروري لتأقلم التعليم مع التطور العلمي والتكنولوجي، كما أن ذلك ضروري لغايات تحقيق نوع من التوازن الجندري في تلك المناهج. إن مراجعة التعليم تساعدنا على التركيز على نوعية التعليم المستندة إلى التفكير والإبداع وليس على الحفظ التلقين، التعليم الذي يقوم على التعلم المتبادل والمتعدد المستويات الذي يدمج الاهتمام بالأنشطة وقضايا الصحة والتمويل والاقتصاد بدل انتقال المعرفة باتجاه واحد.

كما أن دور التربية والتعليم ليس فقط التعليم بل أيضا التربية والتنشئة الوطنية والتعبوية المستندة إلى الأخلاقيات الوطنية والمفاهيم الدينية الوسطية البعيدة عن التطرف والقائمة على العدل والمساواة واحترام الآخر والمسؤولية الجماعية المرتكزة إلى الخلاص من الاحتلال والصمود فوق الأرض وتعزيز المنتوج الوطني والترويج له.

هناك أهمية خاصة لتطوير المرافق التعليمية إضافة إلى رفع شأن المعلم وتحسين ظروفه وقدراته التدريسية.

الإطار (27): السياسة العامة (25)

تحسين التعليم المبكر لأطفالنا

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تطوير المناهج بشكل مستمر، وحماية المناهج الفلسطينية في القدس والتصدي لسياسة الأسرلة.
- الارتقاء بوضعية المعلمين ومدراء المدارس بمختلف مناحيها، وبما يشمل الكادر التربوي في القدس.
- تطوير أسس ونظام التقويم التربوي بما يتضمن تحديث وترشيد منظومة الثانوية العامة لتغدو أكثر إدماجا لكلا الجنسين وأكثر مرونة وأكثر تمكينا للالتحاق بالتعليم العالي والتعليم التقني والمهني وأكثر مواءمة لاحتياجات العمل الحالية والمستقبلية.
- تطوير تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
- تنميه مهارات التفكير العليا على أنواعها بما فيها التفكير الناقد والاستكشاف والبحث والتحليل، وتجذير ثقافة الريادة والابتكار.
- توظيف التكنولوجيا في تفريد التعليم وتجويده وفي الانتقال من التعليم للتعلم.
- تطوير الكوادر البشرية للنظام التربوي وخصوصا فئة المعلمين لكي يكونوا أكثر قدرة على أداء دورهم الحيوي في تعليم الأطفال وتنشئتهم.
- تطوير برامج التعليم غير النظامي والتعليم مدى الحياة للشباب والكبار.

السياسة العامة (26):

تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل

من الضروري ربط التعليم بالعمل والفرص التي يتيحها السوق من جهة وتساهم في التنمية من جهة أخرى، فالتعليم من المفترض أن يكون وسيلة للمساعدة في الخروج من الفقر أو تحقيق وضع اقتصادي مقبول وهو ما يقتضي المساهمة في تحسين فرص الحصول على عمل وليس التقليل من تلك الفرص.

تولي الحكومة أيضا في خطتها هذه أهمية خاصة للتدريب المهني والصناعات الحرفية بحيث تكون متناغمة بشكل مباشر مع احتياجات سوق العمل وتعزيز الصناعات الخفيفة المرتبطة بالسياحة والزراعة وإنشاء قاعدة بيانات حول المهنيين. فالتعليم بهذا الشكل يساهم، ليس فقط في تحسين وضع الأفراد أنفسهم الذين سيجدون فرص عمل مناسبة بل أيضاً يساهم في توفير احتياجات أساسية لنجاح خطة التنمية بالعناقيد والتي تقوم على تعزيز الصناعات الوطنية وتساهم في عملية متكاملة من تحضير خريجي المستقبل بطريقة تساهم في عملية التنمية لاحقاً. ومن هذا المنطلقات تأتي قرارات مجلس الوزراء في كانون الثاني لعام 2020 بالموافقة على إنشاء الجامعة التقنية والهيئة الوطنية للتدريب المهني والتقني.

الإطار (28): السياسة العامة (26)

تحسين فرص الانتقال من التعليم إلى العمل

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- مواءمة مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها.
- تعزيز التوجه نحو التعليم التقني.
- تطوير منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني وتوسيع قاعدتها بما ينسجم مع توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد.
- الارتقاء بمستوى البحث العلمي.

تاسعاً: تحقيق التغطية الصحية الشاملة

شهد القطاع الصحي في دولة فلسطين تحسناً ملموساً منذ عام 2000، ففي عام 2019 ارتفع عدد المستشفيات العاملة في فلسطين من 65 إلى 85 مستشفى. وارتفع عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية من 595 إلى 749 مركزاً. وخلال هذه الفترة تضاعف عدد معاهد التمريض والقبالة بأكثر من ثلاثة أضعاف، فيما تضاعف عدد الأطباء. وتراجعت معدلات وفيات الأطفال الرضع من 27.8 إلى 11.1 لكل 1000 ولادة حية في عام 2019. وتلقى 100% من أطفال فلسطين في عام 2019 (ممن تتراوح يوم أعمارهم من 12 إلى 23 شهراً) كامل تطعيماتهم، وذلك حسب البرنامج الوطني الموسع للتطعيم في فلسطين، مقابل 66% من الأطفال الذين كانوا يتلقون التطعيم في المناطق الحضرية و46% في المناطق الريفية في عام 2000.

ورغم أن المؤشرات الصحية لفلسطين تعد من أفضل المؤشرات في إقليم شرق المتوسط، إلا أن هناك حاجة حثيثة للحفاظ على تلك المؤشرات، وإدخال التحسينات وإصلاح الخلل حيثما تطلب الأمر ذلك، وهذه مهمة في منتهى الصعوبة والتعقيد خاصة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي المعيق الأكبر لكل تقدم وازدهار في فلسطين.

وكما هو الحال في التعليم، تشكل الرعاية الصحية مشروعًا مشتركًا يجمع ما بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وينبغي زيادة نطاق التركيز، في سياق التطلع نحو المستقبل، على نوعية وإدارة خدمات الرعاية الصحية وتأمين الحصول عليها وتحديثها والقدرة على تحمل تكاليفها. هذا إلى جانب مراجعة نظام التأمين الصحي العام، والنهوض بخدمات الرعاية الصحية الوقائية وإدارة الأمراض المزمنة وصحة الأسرة والصحة العقلية.

السياسة العامة (27):

توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية

تسعى الحكومة لتوطين الخدمات الصحية والارتقاء بها ومراجعة نظام التأمين الصحي العام بحيث تعزز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية. كما تهتم الحكومة بتطوير خدمات الطوارئ والإسعاف وزيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية.

الإطار (29): السياسة العامة (27)

توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- إصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي العام.
- تعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية.
- توطين الخدمات الصحية والارتقاء بجودتها.
- زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية.
- تطوير خدمات الطوارئ والإسعاف وتعزيز الجاهزية للطوارئ.

السياسة العامة (28):
الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته

بالإضافة لتعزيز الرعاية الصحية الوقائية من الضروري تعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين وتبني نهج صحة العائلة مع اهتمام خاص بالمرأة والأطفال وصحة المرأة النفسية والجسدية أثناء وبعد الولادة. بالإضافة للاهتمام بالأمراض المزمنة والمعدية ووضع برامج حكومية للتعامل معها بموجب السياسات الوطنية بالخصوص.

الإطار (30): السياسة العامة (28)

توفير خدمات رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنين.
- تبنّي نهج صحة العائلة.
- تعزيز برامج إدارة الأمراض المزمنة وتطبيق السياسة الوطنية بهذا الخصوص.

عاشراً: مجتمع متماسك قادر على الصمود والتنمية

تعتبر دولة فلسطين الوطن الذي يحتضن جميع الفلسطينيين المقيمين داخل حدودها وخارجها، بما فيها التجمعات المعزولة من جراء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي. وصحيحٌ أن الممارسات الاستعمارية المفروضة علينا قد تقيد حركتنا وتنقلنا، وأن بناء جدار الفصل العنصري يحاصر تجمعاتنا السكانية ويفرض العزلة الجغرافية علينا، بيد أنه لا يستطيع أن يزعزع صمود أبناء شعبنا أينما وجدوا.

ومن هنا تعمل الحكومة على تعزيز التماسك الاجتماعي والترابط فيما بين المناطق والتجمعات السكانية المختلفة، وذلك من خلال تقديم الدعم والإسناد للتجمعات السكانية الفلسطينية من خلال ضمان سلامتها وتعزيز صمودها وصون أمنها ورفدها بالخدمات الأساسية، والتأكد من أنها تنعم ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة وتأخذ دورها في بناء الدولة وتحقيق التنمية. وعلى الرغم من الممارسات الاستعمارية ومشاريع الاستيطان في المنطقة المسماة (ج)، فيجب مساندة التجمعات الريفية والمهمشة، والعمل على استصلاح الأراضي الزراعية وإنعاش القطاع الزراعي الذي تميز بازدهاره في الماضي، وأن يتم العمل على حماية التراث الثقافي الفلسطيني إلى جانب تطوير قطاع السياحة والصناعات المرتبطة به.

كذلك، ينبغي العمل على رأب الصدع الذي خلفته ممارسات الاستعمار الإسرائيلي وإعادة بناء نسيجنا الاجتماعي. فعلى الرغم من أن هذا الاستعمار يتعدى على مجتمعنا ويفتت عرى تواصله وتماسكه، ويبث اليأس في نفوس أبنائنا، ويضيق علينا، ويغرس بذور الاغتراب فينا، ولا سيما في أوساط شبابنا، فليس في وسعه كسر إرادتنا التي يرفدها تراثنا الثقافي المشترك. ومع أن القوة المستعمِرة تستهدف حرماننا من حقوقنا وتمزيق حياتنا ومصادرة مواردنا، فإنه لن يكون بمقدورها النيل من هويتنا الوطنية.

إن خطة التنمية هذه بما فيها نموذج التنمية بالعناقيد تهدف لخلق اقتصاد مقاوم محصن من الاختراق والتبعية يعزز صمود الناس في أرضهم وبلدهم ويساهم في إنجاز الاستقلال. فمهمة التنمية هي تعزيز الصمود المقاوم للفلسطيني في فلسطين، وبناء المؤسسات الوطنية الرافعة لانهاء الاحتلال وإصلاح الموجود منها بشكل شامل والتخطيط لدفع البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وإرساء أسس تحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الحديثة والديمقراطية وتحقيق حلم أبناء الشتات بالعودة إلى وطنهم والمساهمة في بنائه ورفع مستوى مواطنيه لتصبح فلسطين دولة حضارية تقدمية بعيدة عن كل أشكال التمييز وحاضنة للجميع ولا يعيش أحد على هامشها.

السياسة العامة (29):

توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون

الأمن والأمان هو حق للمواطنين وتولي الحكومة وهذه الخطة مكانة خاصة للحفاظ على السلم الأهلي والأمن العام. كما يقع على عاتق الحكومة اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتعامل مع الكوارث والأزمات. والتنمية تحتاج للأمن بحيث يكون متناغما مع احتياجات المواطنين، ويكون ذلك ممكنا من خلال حوكمة الأجهزة الأمنية وضمان الامتثال لعقيدة أمنية أساسية قائمة على حماية الوطن والمواطن.

الإطار (29): السياسة العامة (27)

توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- ضمان السلم الأهلي والأمن العام.
- تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات.
- حوكمة قطاع الأمن، وتعزيز القدرات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.

السياسة العامة (30):

توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية

بالإضافة لوجود حاجة إلى الإسكانات الاجتماعية قليلة التكلفة وتقليل تكلفة البناء وضمان الأمن الغذائي للمواطنين، تكمن عملية التنمية في ربط التجمعات السكنية بشبكات مياه نظيفة وشبكات الصرف الصحي بالإضافة لتوفير مصادر الطاقة. كما نحتاج لتطوير أنماط النقل وتحقيق التكامل بينها وتحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين.

الإطار (32): السياسة العامة (30)

توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي.
- ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها.
- تطوير أنماط النقل المتعدد وتحقيق التكامل بينها، وانتهاج النقل الذكي ومتعدد الوسائط.
- تحسين جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنين وتعزيز السلامة المرورية.
- توفير الإسكان ميسور التكلفة.
- ضمان الأمن الغذائي للسكان.

السياسة العامة (31):

ضمان استدامة البيئة

من بين ما تعتمد عليه ديمومة التنمية تسخير وتوفير مصادر طاقة جديدة. كما أن تحسين جودة البيئة يجعل فلسطين أكثر اخضرارا ويساهم في تطوير مصادر الطاقة البديلة. من منطلق مسؤولية جمعية وعالمية تولي خطة التنمية هذه مكانة خاصة لظاهرة التغير المناخي والحد من التلوث البيئي بأشكاله المختلفة. كما نولي إدارة الموارد الطبيعية وديمومتها أهمية خاصة وذلك من منطلق مسؤوليتنا تجاه الأجيال الحالية والقادمة.

الإطار (33): السياسة العامة (31)

ضمان استدامة البيئة

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- ضبط معدلات التلوث.
- التكيف مع ظاهرة التغير المناخي والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة.
- تعزيز الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة والخطرة.
- التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها.
- الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة.
- المحافظة على التنوع الحيوي، والمحميات الطبيعية، وزيادة رقعة المساحات الخضراء.
- زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.

السياسة العامة (32):
النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية

لقطاع الزراعة دور في تعزيز صمود الإنسان الفلسطيني على أرضه وتمكينه اقتصاديا وقانونياً وسياسياً من خلال تثبيت حقوق الملكية لأصحاب الأراضي وتحديث تسجيل الأراضي وإجراء المسوح اللازمة لذلك. إضافة إلى ضرورة دعم المواطنين الذين تصادر أراضيهم من قبل الاحتلال.

إن التنمية بالعناقيد تقوم على تعزيز المنتج الوطني وخاصة المنتج الزراعي الذي يعزز من إمكانية توفير فرص الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال. كما أنه من الضرورة بمكان إحداث توازن ضروري بين الاستثمار من جهة وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأخرى، وحماية المنتج الوطني من جهة أخرى وخاصة الزراعي منه، وذلك لضمان حياة كريمة للمزارعين من جهة ولضمان قدرتهم على الاستمرار في عملية الانتاج الزراعي اللازم للتنمية من جهة أخرى.

الإطار (34): السياسة العامة (32)

توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة.
- حماية المزارعين ودعم صمودهم لا سيما صغار المزارعين في المناطق المهددة والمهمشة.
- تطوير وتنفيذ العناقيد الزراعية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال.
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.

السياسة العامة (33):

الهوية والتراث الثقافي مرتكزة على الرواية الفلسطينية

إن فلسطين غنية بالتاريخ أكثر مما هي غنية بالجغرافيا، وهي بلد صغير في الحجم ولكن غني برأسمال بشري متميز. ولذلك لا بد لها من أن تعتمد على الإنسان بما يمثل من إبداع وابتكار في خدمة التنمية. وهذا يتطلب خلق بيئة مشجعة ومحفزة من أجل الوصول إلى ثقافة وطنية حاضنة للإبداع والتميز. كما يجب استخدام نهج "التميز" وتطويره بطريقة ثابتة ومتسقة مستقبلا، والعمل على تعزيز هويتنا الوطنية.

الإطار (35): السياسة العامة (33)

الهوية والتراث الثقافي مرتكزة على الرواية الفلسطينية

من خلال التدخلات السياساتية التالية:

- دعم الإبداع والإنتاج الثقافي ورعاية الموهوبين.
- حماية التراث والموروث الثقافي الفلسطيني وتطويره.
- تطوير الصناعات الحرفية التقليدية الثقافية والسياحية.
- تأهيل وتطوير مواقع التراث الثقافية والدينية والترويج لها كمعالم سياحية.
- تطوير وتنفيذ العناقيد السياحية في سبيل الاعتماد على الذات والانفكاك عن الاحتلال.
- ترويج فلسطين كمعلم سياحي.

الخاتمة

ونحن نسير قدما باتجاه تجديد النظام السياسي من خلال الانتخابات العامة، وتكريس حق المواطنين في المشاركة السياسية، تسعى الحكومة إلى تنفيذ هذه "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" بالإضافة إلى الإستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية، وخطة العناقيد التي أقرتها الحكومة مؤخراً.

في الوقت ذاته فلسطين تواجه بيئة تنطوي على تحديات من نوع خاص، حيث تؤدي الحلقة المفرغة التي يدور فيها واقعنا تحت استعمار مديد، والنمو الاقتصادي المحدود، والتراجع الحاد في حجم المساعدات الخارجية والتبعات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا، إلى تقليص إمكانياتنا في اعتماد إجراءات جديدة للإصلاح، أو توسيع القائم منها، ولا سيما إذا تطلب ذلك توفير نفقات إضافية.

إن العقبات الاقتصادية والمالية التي نواجهها حاليًا لا تعود إلى الخيارات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة بل إنها في مجملها مرتبطة بالعقبات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي علينا، هذا بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات الخارجية بشكل كبير. علماً بأن دولة فلسطين ما زالت تحتاج إلى تلك المساعدات، وضمان استدامتها، وذلك إلى حين تمكن دولة فلسطين من الوصول إلى المرحلة التي يمكنها فيها الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية الواسعة. فإسرائيل ما زالت تضع يدها على الإيرادات الفلسطينية فضلاً عن احتجازها بشكل متكرر للإيرادات المتحصلة من ضريبة المغادرة على معبر الكرامة، واحتجاز مساهمات التقاعد والتعويضات المستحقة للفلسطينيين الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيلي.

وبما أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء محنتنا ومشاكلنا الاقتصادية والمالية هو استعمار أرضنا والسيطرة على مواردنا ومصادرتها، فإنه لا بد لأسرة المجتمع الدولي من تقديم الدعم السياسي والعون المالي لدولة فلسطين، في سبيل إحقاق الحق وضمان الاستدامة

المالية لها. كما أنه لا بد لأسرة المجتمع الدولي من ممارسة الضغط على إسرائيل لثنيها عن الاستمرار في تنفيذ أجندة الضم والتوسع التي تمارسها، والسعي إلى وضع حل الدولتين موضع التنفيذ، كحل أجمعت عليه الأسرة الدولية برمتها.

ومن المفارقات التي تبعث على الأسى أن فلسطين لا تعاني فقط من الانتهاكات المستشرية التي تمس حقوق الإنسان بفعل الاستعمار الاستيطاني فحسب، بل إنها تعاني من اجتثاث اقتصادي على غرار ما شهدته دول عدة في مرحلة الاستعمار البائدة. فإسرائيل تدفع التجارة لتكون طريقا باتجاه واحد لصالح اسرائيل، وتقوم بتجيير البنى التحتية لتكون في خدمة المشروع الاستعماري، وبخلق بنى تحتية أخرى استعمارية موازية، وهو ما جعل الاقتصاد الفلسطيني كله تابعا للاقتصاد الإسرائيلي حيث تم "تكييفه" لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي. فعندما يتيح الاستيراد من إسرائيل وضرب المنتوج الوطني فهو يكيف الاقتصاد الفلسطيني ليكون مكملاً وتابعا للاقتصاد الإسرائيلي.

ومن هنا استعرضت "الخطة الوطنية للتنمية: الصمود المقاوم والانفكاك والتنمية بالعناقيد نحو الاستقلال" إطارًا إستراتيجيًا يعنى بتصميم إجراءات الإصلاح القطاعية وعبر القطاعية الجديدة وتنفيذ الإجراءات القائمة منها. ومع ذلك، يبدو أن قدرًا ضئيلًا، إن وجد أصلًا، من التمويل الإضافي سيتوفر لنا لكي نمضي قدمًا في تنفيذ هذه المبادرات على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ولكن هذا لا يعني وجوب تعليق أجندة الإصلاح. بل على العكس من ذلك، ينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن من أجل تسريع وتيرة الإصلاح في المواضع التي يمكن تنفيذه فيها ضمن إطار مالي مستدام.

إن الإصلاح يستدعي توفير الموارد، ولهذا نحن معنيون ومحتاجون للدخول في حوار صريح مع أسرة المجتمع الدولي حول الآثار المدمرة التي تخلفها التقليصات التي فُرضت علينا في وضع نعاني فيه من استفحال الاستعمار الاستيطاني، بدلًا من رفعه وإزالته مثلما كان مفترضًا في الأصل. كما أننا نحتاج من أجل تخفيف الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية وأموال المانحين، إلى تحفيز النمو الاقتصادي الفلسطيني ليصبح الاقتصاد

الوطني قادرا على توليد فرص عمل وتوليد الدخل، علما أن السياسات والإجراءات التي يفرضها الواقع الاستعماري على الأرض الفلسطينية المحتلة قد أعاد صياغة تراكيب الاقتصاد الفلسطيني بما يعزز من كونه اقتصادا تابعا لدولة الاحتلال في مختلف المناحي الاقتصادية ومعتمداً على المساعدات الدولية.

فالاقتصاد الفلسطيني، ومنذ الاحتلال في سنة 1967 وتأسيس السلطة الفلسطينية لاحقا في عام 1994، ما زال يعاني من إجراءات الاحتلال المتراكمة، ما خلق فجوة كبيرة بين احتياجات السكان والموارد المتوفرة لتلبية تلك الاحتياجات. حيث فرضت الاتفاقات السياسية والاقتصادية المؤقتة مع إسرائيل واقعا تدير فيه السلطة شؤون السكان دونما سيطرة على الموارد الوطنية للأرض الفلسطينية المحتلة. كما ورثت السلطة منذ نشأتها أزمة متراكمة ناتجة عما عاشته الأرض الفلسطينية المحتلة تاريخيا وعن الإجراءات الإسرائيلية منذ الاحتلال التي دمرت البنى التحتية وضربت القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة. واستكملت حرمانها الأرض الفلسطينية المحتلة من أية فرصة للتطور والنمو من خلال خلق كيانات استيطانية موازية جاء تطويرها على حساب تطور ونمو الأرض الفلسطينية المحتلة وسكانها. يضاف إلى ذلك أن اتفاق باريس الاقتصادي لم يعد يخدم الاقتصاد الفلسطيني، وحتى البنود الواردة فيه التي تخدم الاقتصاد الفلسطيني لم تتم الاستفادة منها.

ومما لا شك فيه أن هناك مسارًا يأخذ بيدنا للمضي قدمًا، ومن شأنه أن يحول الحلقة المفرغة إلى حلقة تزخر بالفرص المواتية التي تعود بالمنفعة علينا؛ فلو مارست أسرة المجتمع الدولي ما يكفي من الضغط المطلوب على إسرائيل لإنهاء استعمارها لأرضنا ومواردنا، فإن ذلك سيشكل الأساس المطلوب لإطلاق عجلة التنمية، وزيادة فرص العمل بشكل كبير في جميع أنحاء فلسطين، وهو ما سيضع حدًا لاعتمادنا على المساعدات والمعونات الخارجية. وفي الواقع، لا تستطيع فلسطين أن تواجه هذه التحديات بمفردها. فإذا كان لحل الدولتين أن يكون قابلًا للتطبيق وأن تُكتب له الحياة، فلا بد لأسرة المجتمع الدولي من إنفاذ الإجراءات المتضافرة التي تضمن وضع حد للاحتلال الإسرائيلي وأجندة الضم.